

حياة مجزأة

نظرة عامة على الوضع الإنساني في عام 2015

حزيران 2016



© صورة بواسطة أحمد مزهر

اشتبكات على المدخل الشمالي لمدينة بيت لحم (قبة راحيل)، 13 تشرين أول/أكتوبر 2015.

www.ochaopt.org

مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة - OCHA
ص.ب. 38712 القدس الشرقية 9138602 | هاتف +972 (0) 2 582 9962 | فاكس +972 (0) 2 582 9962 | facebook.com/ochaopt | ochaopt@un.org
بالتنسيق ننقذ الأرواح

الفهرس

1	مقدمة.....
2	الحياة والحرية والأمن.....
2	نظرة عامة -الأرض الفلسطينية المحتلة.....
3	آخر التطورات.....
4	قطاع غزة.....
5	الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية.....
6	التهجير القسري.....
6	نظرة عامة -الأرض الفلسطينية المحتلة.....
7	آخر التطورات.....
8	قطاع غزة.....
9	الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية.....
10	القيود المفروضة على التنقل والوصول.....
10	نظرة عامة -الأرض الفلسطينية المحتلة.....
11	آخر التطورات.....
12	قطاع غزة.....
13	الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية.....
14	الحيز الإنساني.....
14	نظرة عامة -الأرض الفلسطينية المحتلة.....
15	آخر التطورات.....
16	قطاع غزة.....
17	الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية.....
18	المستوطنات: العامل الرئيسي للضعف الإنساني.....
19	التوصيات.....
20	آخر المنشورات.....

مقدمة

"نحن ندين بأشد العبارات كل الهجمات ضد الإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء. إن الموجة الأخيرة من هجمات السكاكين وحوادث إطلاق النار مروعة بشكل كبير. لا يمكن أن يكون هناك مبرراً لمثل هذه الأعمال الحكيمة... [ولكن] أقول... لم تكن هذه الأزمة لتنفجر لو أن الفلسطينيين لا يعيشون تحت احتلال خانق ومذل استمر لما يقرب من نصف قرن"

نائب الأمين العام للأمم المتحدة يان إلياسون، تقرير موجز لمجلس الأمن، 22 تشرين الأول/أكتوبر 2015

المناصرة التي حددتها منظمات العمل الإنساني الشريكة في الأرض الفلسطينية المحتلة: الحياة والحرية والأمن التي تتضمن الخسائر البشرية الفلسطينية والإسرائيلية بسبب العنف المتصل بالصراع، وعنف المستوطنين، واحتجاز الفلسطينيين، والتهجير القسري، الناتج عن تصعيد الأعمال العدائية في قطاع غزة وعن عمليات هدم المنازل لعدم وجود تصاريح بناء إسرائيلية، وعمليات الهدم العقابية وممارسات أخرى في الضفة الغربية؛ وتقييد حركة التنقل والوصول، التي تركز على القيود المادية والإدارية المفروضة على تنقل الأشخاص والبضائع الفلسطينية في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة؛ والحيز الإنساني الذي يتناول بالتفصيل العقوبات والمعوقات التي تقيّد حركة وتنقل الموظفين والمواد اللازمة للمشاريع الإنسانية؛ والمساءلة، الفكرة الشاملة الضرورية للحد من حالة الضعف في المستقبل، تمت معالجتها في هذا التقرير. ويتم تحديث كل من الأقسام الأربعة الرئيسية لتشمل التطورات والتوجهات الهامة للأشهر الأربعة الأولى من العام 2016.

ويفصل قسم التوصيات الخطوات الرئيسية المطلوبة من جانب السلطات الإسرائيلية، والسلطات الفلسطينية والجماعات المسلحة، لتدارك السياسات والممارسات غير المتوافقة مع القانون الدولي، وحماية حقوق الفلسطينيين الذين يعيشون تحت الاحتلال وتقليص حالة الضعف الإنساني.

هذه السنة الخامسة التي يصدر فيها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية تقريراً مفصلاً حول المشاغل الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة. يهدف هذا التقرير إلى إلقاء نظرة شاملة على الأسباب الأساسية أو عوامل حالة الضعف الإنساني التي تسود الأرض الفلسطينية المحتلة خلال سنة محددة.

لم يطرأ أي تغيير في عام 2015 على عوامل الضعف الإنساني في الأرض الفلسطينية المحتلة وظلت مرتبطة ارتباطاً مباشراً بالاحتلال الإسرائيلي الذي طال أمده، والذي أوشك أن يدخل عامه الخمسين. وما زال الوضع يتميز بانتهاكات القانون الإنساني الدولي على يد جميع الأطراف، وحرمان الإنسان الفلسطيني بشكل ممنهج من ممارسة حقوقه، والنزاع المستمر الذي تتخلله انفجارات متكررة للعنف.

وكانت حالة الضعف في قطاع غزة أكثر حدة، حيث تفاقمت المعاناة التي نجمت عن الأعمال القتالية في عام 2014 - إذا أن ما يقرب من 90,000 فلسطيني ما يزالون مهجرين خلال النصف الثاني من عام 2015 - بالإضافة إلى الحصار الذي تفرضه إسرائيل منذ ثمانية أعوام، وإغلاق السلطات المصرية شبه الكامل لمعبر رفح للمسافرين، والانقسام الداخلي الفلسطيني. الظروف المعيشية المتردية للفتيات والنساء من المهجرين تثير مجموعة من شواغل الحماية، بما في ذلك زيادة التعرض للعنف القائم على النوع الجندي.

وما زالت هذه الظروف تتسبب في أزمة حماية طويلة الأمد ذات تداعيات إنسانية يواجهها الفلسطينيون سلسلة من التهديدات التي تقوض قدرتهم على الاعتماد على أنفسهم في العيش وتحرمهم من التمتع بحقوقهم، بما فيها الحق في تقرير المصير.

وبحلول نهاية عام 2015 قدر أن 4.8 مليون فلسطيني تضرروا جراء هذا الوضع، من بينهم 2.3 مليون يحتاجون إلى مساعدات إنسانية، بما فيهم 1.3 مليون نسمة في قطاع غزة. ولتلبية هذه الاحتياجات أطلقت خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2016 في شباط/فبراير 2015 وتتألف من 206 مشاريع تقدر قيمتها بـ 571 مليون دولاراً أمريكياً.

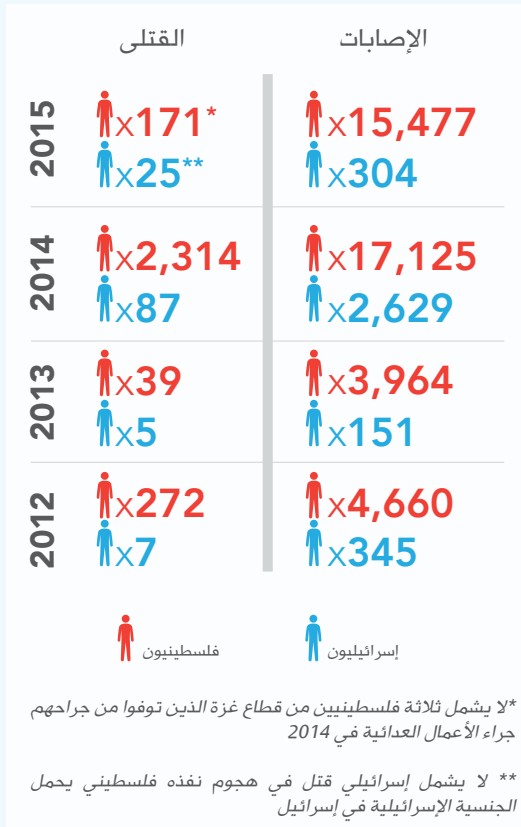
وعلى غرار السنوات السابقة يتمحور تقرير نظرة عامة على الأوضاع الإنسانية لعام 2015 حول المشاغل الرئيسية وألويات

الحياة، والحرية والأمن

نظرة عامة: الأرض الفلسطينية المحتلة

ما زال المدنيون الفلسطينيون في شتى أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة يواجهون مخاطر تهدد حياتهم وأمنهم الجسدي وحريةهم بسبب العنف المرتبط بالصراع إلى جانب السياسات والممارسات المتصلة بالاحتلال الإسرائيلي، بما في ذلك العنف المستوطنين. وبينما شهد العام 2015 بغالبيته هدوءاً نسبياً مقارنة بعام 2014، إلا أن التوتر ظهر في القدس الشرقية في أيلول/سبتمبر 2015، حيث وقعت احتجاجات، واشتباكات وحوادث عنف انتشرت في بقية الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك المناطق المقيد الوصول إليها في قطاع غزة، وإسرائيل في تشرين الأول/أكتوبر. وسجل في عام 2015 أعلى عدد من المصابين الفلسطينيين في الضفة الغربية منذ عام 2005. وعلى غرار ذلك، كانت الخسائر البشرية الإسرائيلية في الضفة الغربية وإسرائيل، في صفوف القوات الإسرائيلية والمدنيين على حد سواء الأعلى منذ عام 2005. وفي قطاع غزة، ظل وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه في آب/أغسطس 2014 ساري النفاذ إلى حد كبير، مما انعكس في انخفاض عدد القتلى نسبياً، رغم أن الخسائر البشرية ارتفعت خلال الربع الأخير من العام، تزامناً مع التصعيد في الضفة الغربية.

كان من بين المخاوف الرئيسية خلال عام 2015 الهجمات الفلسطينية ضد إسرائيليين، ورد القوات الإسرائيلية عليها، بما في ذلك أمثلة على الاستخدام المفرط للقوة. وتضاعفت هذه المخاوف مع الانعدام المزمع المتواصل للمساءلة والانصاف الفاعل لحوادث قتل الفلسطينيين، بما في ذلك الناتج عن عنف المستوطنين، وكذلك ما يتعلق بغالبية الانتهاكات للقانون الدولي، من جانب جميع أطراف الأعمال العدائية عام 2014. المساءلة ضرورية لضمان العدالة للضحايا وللمنع الانتهاكات في المستقبل.



إصابات	وفيات	كانون ثاني	شباط	آذار	نيسان	أيار	حزيران	تموز	أب	أيلول	تشرين الأول	تشرين الثاني	كانون الأول
134	2	167	2	176	223	284	78	141	196	413	7,555	3,888	2,222
8	1	5	2	11	13	11	14	8	20	39	80	50	43
134	2	167	2	176	223	284	78	141	196	413	7,555	3,888	2,222
8	1	5	2	11	13	11	14	8	20	39	80	50	43
2	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
2	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1



آخر التطورات: كانون الثاني/يناير - نيسان/أبريل 2016

- انخفضت وتيرة وكثافة الاحتجاجات والاشتباكات في الضفة الغربية والمناطق الحدودية في قطاع غزة بشكل حاد خلال الأشهر الأربعة الأولى من عام 2016 مقارنة بالربع الأخير من عام 2015، إلى جانب انخفاض أكثر اعتدالا في الهجمات الفلسطينية. وعموما، قتل 63 فلسطينيا، بما فيهم 19 طفلا، وخمسة إسرائيليين وأصيب 1,722 فلسطينيا و70 إسرائيليا في أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة وإسرائيل بين كانون الثاني/يناير ونيسان/أبريل 2016.¹
- وكان 50 من بين القتلى الفلسطينيين منفذوا هجمات مشتبه بهم، وجميع الوفيات الإسرائيلية سجلت في سياق هجمات وهجمات مزعومة نفذها فلسطينيون. ويمثل هذا في المتوسط الشهري انخفاضا بنسبة 58 و82 بالمائة على التوالي في عدد القتلى الإسرائيليين والفلسطينيين، مقارنة بعددهم في الأشهر الثلاثة الأخيرة من عام 2015. واستمرت المخاوف من استخدام القوات الإسرائيلية المفرط للقوة في ردها على الهجمات الفلسطينية، بما في ذلك عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء. إضافة إلى ذلك، يثير تورط الأطفال الفلسطينيين في الهجمات قلقا مستمرا، والذي تمثل بمقتل 14 طفلا فلسطينيا حتى الآن في عام 2016.
- وقتلت القوات الإسرائيلية تسعة فلسطينيين آخرين وأصابت 1,685 خلال الاحتجاجات والاشتباكات، أي بتراجع بنسبة 87 و91 بالمائة على التوالي، مقارنة بالربع الأخير من عام 2015. وقع سبعة من القتلى و94 بالمائة من الإصابات في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية. ويبقى استخدام القوات الإسرائيلية للذخيرة الحية في مثل هذه الظروف، والذي أدى إلى وقوع 12 بالمائة من الإصابات بين الفلسطينيين مصدرا للقلق.
- وبينما استمر وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه في آب/أغسطس 2014 بين إسرائيل وحماس ثابتا إلى حد كبير، استمر إطلاق الصواريخ المتقطع من قطاع غزة إلى إسرائيل، وكذلك الغارات الجوية الإسرائيلية وإطلاق النار على طول السياج الحدودي في غزة خلال الأشهر الأربعة الأولى من العام 2016. وأفادت التقارير أن واحدة من هذه الغارات الجوية التي استهدفت منشأة عسكرية في غزة ردا على هجوم بصاروخ باتجاه إسرائيل قتلت طفلين شقيقين أثناء نومهما. وجاء حفر الأنفاق الهجومية المؤدية إلى إسرائيل من قبل حماس، والتي تم اكتشاف أحدها في نيسان/أبريل 2016، ليزيد من القلق إزاء تصعيد جديد للعنف.

"للأسف، بدأ عام 2016 مثلما انتهى عام 2015 إلى حد كبير - بمستويات غير مقبولة للعنف وخطاب استقطابي عام في شتى شرائح المجتمع في إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة."

الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون،
تقرير موجز لمجلس الأمن، 26 كانون الثاني/
يناير 2016

الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون،
تقرير موجز لمجلس الأمن، 26 كانون الثاني/
يناير 2016

الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون،
تقرير موجز لمجلس الأمن، 26 كانون الثاني/
يناير 2016

الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون،
تقرير موجز لمجلس الأمن، 26 كانون الثاني/
يناير 2016

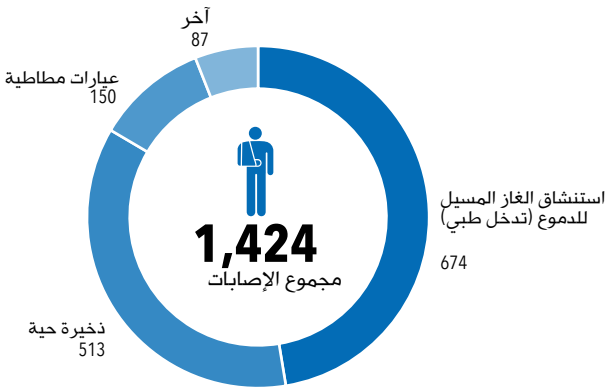
قطاع غزة

ظل وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه بين إسرائيل وحركة حماس في آب/أغسطس 2014، والذي أنهى التصعيد الأكثر دموية للأعمال العدائية منذ بداية الاحتلال الإسرائيلي عام 1967، صامداً على نطاق كبير؛ إذ أنّ عدد الوفيات [25] (لا يشمل ثلاثة فلسطينيين من قطاع غزة الذين توفوا من جراحهم جراء الأعمال العدائية في 2014) يعدّ ثاني أقل عدد تم تسجيله منذ اندلاع الانتفاضة الثانية عام 2000. بالرغم من ذلك، أدت الاحتجاجات التي وقعت على طول السياج الفاصل بين قطاع غزة وإسرائيل في سياق التوتر المتصاعد في الضفة الغربية إلى وقوع عدد كبير نسبياً في الإصابات في الربع الأخير من العام. وكذلك، تستمر مخلفات الحرب من المتفجرات في تهديد الحياة والأمن الجسدي لسكان غزة. وبالرغم من أن بعض الجماعات الفلسطينية المسلحة لم تلتزم بتفاهم وقف إطلاق النار، كان هناك انخفاضاً حاداً في الصواريخ التي أطلقت من غزة باتجاه إسرائيل طوال العام (26 في مجملها) وفي الغارات الجوية الإسرائيلية على غزة.²

الخسائر البشرية الفلسطينية

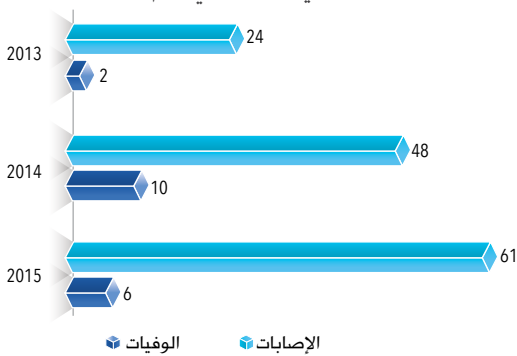
شكلت الاحتجاجات الفلسطينية في سياق التوتر المتصاعد في الضفة الغربية السبب في وقوع غالبية الخسائر البشرية التي حدثت في قطاع غزة، إذ سُجّل مقتل تسعة أشخاص من مجمل 25 شخصاً في 9 و10 تشرين الأول/أكتوبر عندما أطلقت القوات الإسرائيلية النار باتجاه المحتجين في موقعين قرب السياج الفاصل، مؤدية إلى "استخدام لا مبرر له للذخيرة الحية ضد المتظاهرين".³ ثلاثة من القتلى في عام 2015 كانوا من الأطفال (صبيين وفتاة)، امرأة واحدة، والباقي من الرجال. وبشكل عام، من بين 1,424 فلسطينياً أصيبوا على يد القوات الإسرائيلية خلال العام في قطاع غزة، 36 بالمائة منهم أصيب بالذخيرة الحية، مقارنة بـ 10 بالمائة في الضفة الغربية.

الإصابات الفلسطينية حسب نوع السلاح المستخدم



مخلفات الحرب من المتفجرات*

ينتشر في أنحاء غزة عدد كبير من الذخيرة غير المنفجرة خلفتها الأعمال العدائية في عام 2014، بما في ذلك، مخلفات الحرب من المتفجرات من حركة حماس ومن المجموعات المسلحة الأخرى، مما يشكل خطراً كبيراً يهدد الحياة والأمن الجسدي للسكان في عام 2015.

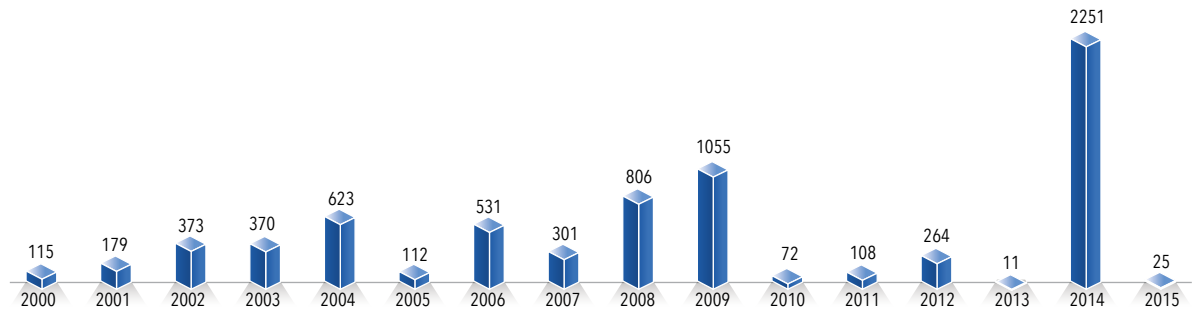


* الخسائر البشرية من مخلفات الحرب غير مشمولة في المجموع المذكور في هذا القسم



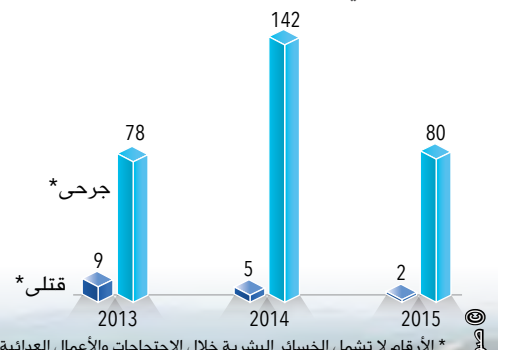
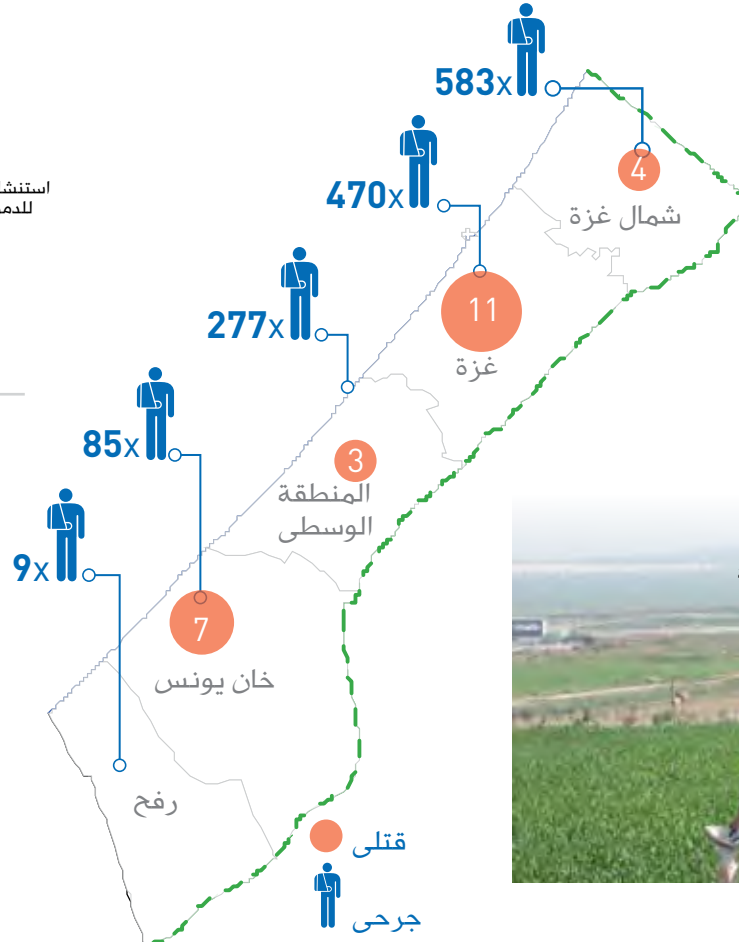
مخلفات الحرب من المتفجرات

القتلى الفلسطينيين في قطاع غزة



المناطق المقيد الوصول إليها

واصلت إسرائيل فرض منطقة عازلة برا، بما فيها من خلال إطلاق الذخيرة الحية، بذريعة مخاوف من إطلاق الصواريخ وحفر الأنفاق. وكذلك استمر الصيادون في التعرض لأضرار جراء حوادث إطلاق النار والمصادرة في سياق فرض القوات البحرية الإسرائيلية للمناطق المقيد الوصول إليها في البحر.



* الأرقام لا تشمل الخسائر البشرية خلال الاحتجاجات والأعمال العدائية

انعدام المسائلة عن انتهاكات نجمت عن الأعمال العدائية في عام 2014

أصدرت لجنة الأمم المتحدة المستقلة للتحقيق بشأن الصراع في عام 2014 في غزة نتائجها وتوصياتها في حزيران/يونيو 2015، مشيرة إلى أن المعلومات التي تم جمعها تشير إلى احتمال أن إسرائيل، وحماس والجماعات المسلحة ارتكبت جرائم حرب، إضافة إلى انتهاكات خطيرة للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان من جانب جميع الأطراف.

وشكلت الحكومة الفلسطينية في آب/أغسطس 2015 لجنة وطنية مستقلة للإشراف على تطبيق التوصيات، ولكن لم يتم حتى الآن نشر أية معلومات فيما يتعلق بالنتائج التي توصلت إليها. بالإضافة إلى ذلك، وبينما فتحت وزارة الداخلية في قطاع غزة تحقيقاً كما أفادت التقارير بشأن عمليات الإعدام لعملاء مزعومين خلال الأعمال العدائية في عام 2014، ولم تتوفر أية معلومات إضافية.

وفي الجانب الإسرائيلي، يشير آخر تحديث أصدره المدعي العسكري العام إلى أنه أمر بفتح تحقيق جنائي في 22 قضية انتهاكات مزعومة من جانب الجنود الإسرائيليين، والتي أدت حتى الآن إلى إدانة جنائية واحدة في قضية سرقة.

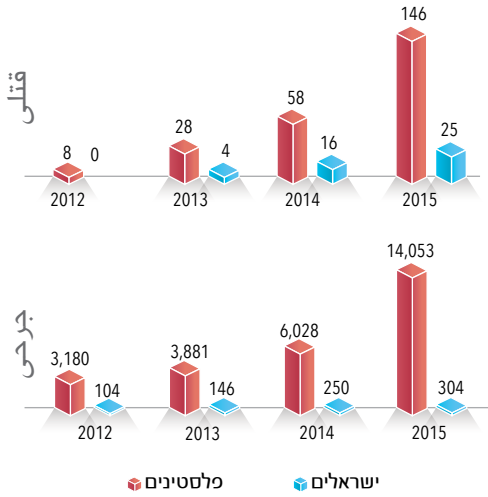
وعبر المفوض السامي لحقوق الإنسان في تقرير أصدره في آذار/مارس 2016 عن القلق الكبير من انعدام تنفيذ هذه التوصيات من جميع الأطراف، بما في ذلك، تلك المتعلقة بالتحقيق في الانتهاكات المزعومة ومقاضاة الجناة.

الضفة الغربية

شهدت الضفة الغربية في عام 2015 هدوءاً نسبياً مقارنة بعام 2014، ولكن ارتفعت حدة التوتر في أيلول/سبتمبر في القدس الشرقية، وتركزت في البداية حول الحرم الشريف/جبل الهيكل حيث انتشرت الاحتجاجات والاشتباكات وأعمال العنف إلى باقي الأرض الفلسطينية المحتلة. وشهد الربع الأخير من عام 2015 ارتفاعاً حاداً في عمليات الطعن والدهس واندلاع اشتباكات على نطاق واسع وإطلاق النار على يد فلسطينيين لا ينتمون إلى أي فصيلة ضد مدنيين إسرائيليين وأفراد القوات الإسرائيلية. ونتيجة لذلك سجل في عام 2015 أعلى عدد من الخسائر البشرية في صفوف الفلسطينيين في الضفة الغربية منذ عام 2005 عندما بدأ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بتوثيق هذه البيانات. وطراً كذلك ارتفاع حاد على الحوادث التي تثير مخاوف إزاء الاستخدام المفرط للقوة وإزهاق الأرواح العشوائي، في سياق الاشتباكات والرد على الهجمات الفلسطينية كذلك، بما في ذلك حالات متعددة أطلقت القوات الإسرائيلية فيها النار على منفذي العمليات ومنفذي العمليات المزعومين وقتلتهم في مكان الحادث.⁴

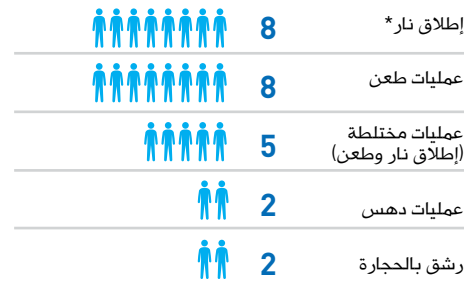
الخسائر البشرية الفلسطينية

كان معظم الخسائر البشرية في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وإسرائيل (94 من بين 146) مشتبه بهم بتنفيذ هجمات أو هجمات مزعومة ضد إسرائيليين. ووقعت الأغلبية العظمى من الإصابات في صفوف الفلسطينيين خلال الاشتباكات ونجمت في الغالب عن استنشاق الغاز المسيل للدموع الذي تطلب تدخلاً طبياً (60 بالمائة)؛ والأعيرة المعدنية المغلفة بالمطاط (26 بالمائة)؛ والأعيرة الحية أطلقتها القوات الإسرائيلية (10 بالمائة).⁵ وقتل ثلاثون طفلاً على يد القوات الإسرائيلية والمستوطنين خلال العام في الضفة الغربية وإسرائيل وهو أعلى عدد مسجل منذ عام 2006. ومن بين هؤلاء الأطفال 20 طفلاً، من بينهم أربع فتيات، شاركوا في هجمات أو هجمات مزعومة.



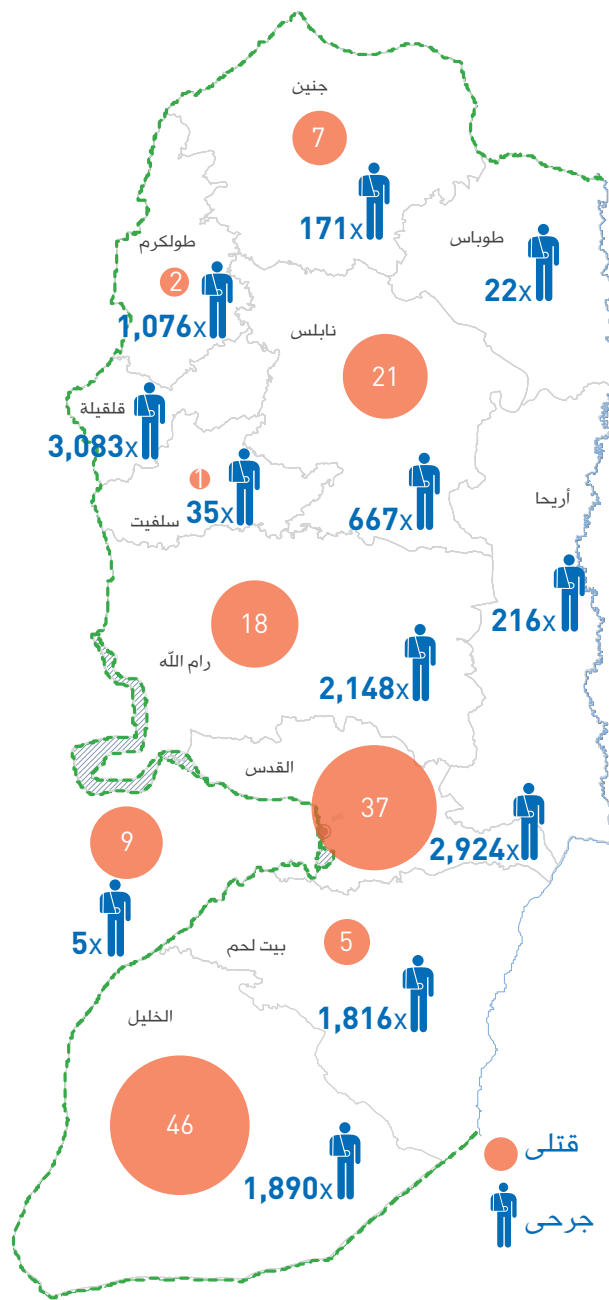
الخسائر البشرية الإسرائيلية بحسب نوع الهجوم

قتل 23 مدنياً فلسطينياً واثنين من أفراد القوات الإسرائيلية في عام 2015 في هجمات نفذها فلسطينيون مشتبه بهم،⁶ من بينهم 21 في الضفة الغربية وأربعة في إسرائيل.⁷ ويعد هذا العدد أعلى عدد من الخسائر البشرية الإسرائيلية منذ عام 2005 منذ أن بدأ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بتوثيق مثل هذه الحوادث. ومن بين المدنيين الإسرائيليين، كان هناك امرأتان وأدان الأمين العام للأمم المتحدة هذه الهجمات بدون تحفظ: "لا مبرر أبداً لعمليات الطعن، والدهس بالسيارات، وإطلاق النار، أو التحريض على العنف أو تمجيد القتلى".⁸

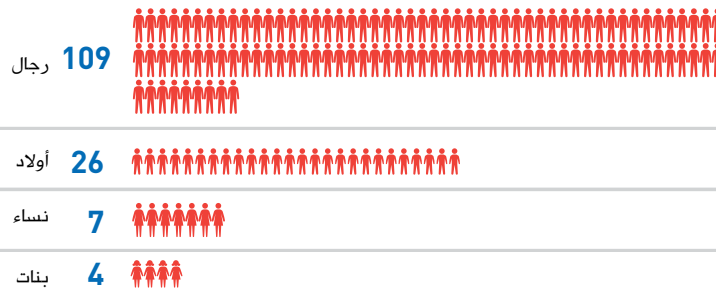


* يستثنى من هذا الرقم إسرائيلي قتل على يد فلسطيني يحمل الجنسية الإسرائيلية في هجوم وقع في إسرائيل.

الخسائر البشرية في صفوف الفلسطينيين بحسب المنطقة



القتلى في صفوف الفلسطينيين بحسب النوع والعمر

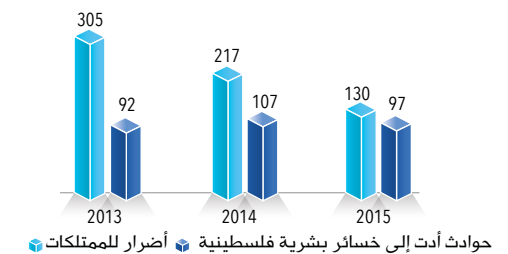


عنف المستوطنين الإسرائيليين

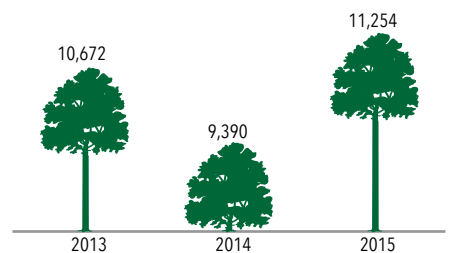
انخفض في عام 2015 عدد حوادث عنف المستوطنين التي أدى إلى خسائر بشرية في صفوف الفلسطينيين أو أضرار بممتلكاتهم مقارنة بعام 2014. وتضمنت أخطر الحوادث عملية حرق متعمد أدت إلى قتل ثلاثة من أفراد عائلة فلسطينية واحدة حرقاً. وكان عدد الأشجار التي أُلقت أو سرقت أو اقتلعت في 2015 أعلى عدد منذ عام 2006.



حوادث عنف المستوطنين

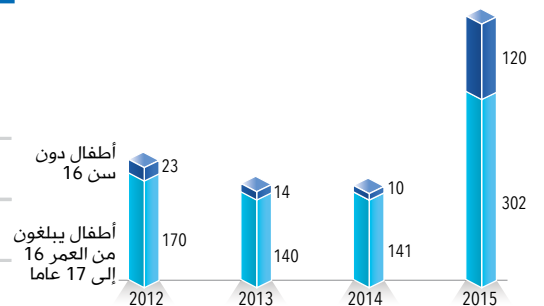


الأشجار المتلفة



الاعتقالات

كان هناك حتى نهاية عام 2015 أكثر من 6000 فلسطيني تحتجزهم مصلحة السجون الإسرائيلية لأسباب "أمنية"، وهو أعلى عدد منذ عام 2010.⁹ وكان عدد الأطفال منهم 422 طفلاً وهو أعلى عدد منذ آب/أغسطس 2008، منذ أن بدأ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية برصد هذا المؤشر، بما فيهم ستة أطفال تحت الاعتقال الإداري، بدون محاكمة.¹⁰ وكان ما يقرب من 80 بالمائة من الأطفال الفلسطينيين المعتقلين في مراحل ما قبل المحاكمة، معظم متهمون برشق الحجارة.¹¹



انعدام المسائلة

استمرت في عام 2015 عدم المسائلة الكافية عن الانتهاكات الناجمة عن ممارسات القوات الإسرائيلية في الضفة الغربية. وأبلغ أن 21 تحقيقاً جنائياً فتحت في عام 2015 ضد أفراد في القوات الإسرائيلية، تتعلق بمقتل فلسطينيين. وحتى نهاية عام 2015 ما زالت نتائج جميع التحقيقات التي فتحت معلقة. وفي عام 2015 برمته قدمت لائحة اتهام فقط ضد أفراد في القوات الإسرائيلية تتعلق بقضايا قتل فلسطينيين في عام 2013 و2014. وأدت التدابير التي اتخذتها السلطات الإسرائيلية، وخصوصاً في أعقاب عملية الحرق المتعمد التي راح ضحيتها ثلاثة من أفراد عائلة فلسطينية واحدة، إلى الإسهام في انخفاض حوادث عنف المستوطنين خلال العام. وما زالت هنالك فجوة في فرض القانون؛ في الفترة بين عام 2005 وحتى 2015 فإن 7.3 بالمائة فقط من عينة من 1,014 تحقيقاً فتحتها الشرطة العسكرية الإسرائيلية وترصدها منظمة "يش دين" الإسرائيلية لحقوق الإنسان في القضايا المتصلة بهجمات المستوطنين ضد فلسطينيين أدت إلى تقديم لائحة اتهام. وتشير الأرقام التي نشرت وزارة العدل الإسرائيلية إلى أن معدل الإدانات في الفترة ما بين 2013 و2015 ارتفع ارتفاعاً ملحوظاً.¹²

التهجير القسري

نظرة عامة - الأرض الفلسطينية المحتلة

"إنَّ خلق حقائق جديدة على الأرض بواسطة الهدم وبناء المستوطنات يثير أسئلة حول ما إذا كانت غاية إسرائيل، بالفعل، هي طرد الفلسطينيين من أجزاء معينة من الضفة الغربية، وبالتالي تقويض الأمل في التحول إلى دولة فلسطينية قابلة للحياة".

بيان الأمين العام لمجلس الأمن حول الوضع في الشرق الأوسط، 18 نيسان/أبريل 2016

ينجم التهجير القسري والطرْد للفلسطينيين في أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة في سياق الاحتلال المتواصل وانعدام احترام القانون الدولي، بالإضافة إلى الموجات المتكررة لتصفيد الأعمال العدائية في قطاع غزة. وبالرغم من عدم وقوع موجات كبيرة من التهجير في غزة في عام 2015، ما زال المهجرون داخليا في غزة يعانون من التداعيات المدمّرة للأعمال العدائية التي وقعت في عام 2014 بين إسرائيل والمجموعات الفلسطينية المسلحة ومن بينها حماس، حيث يقدر أنه ما يزال هنالك 90,000 شخص مهجر خلال النصف الثاني من عام 2015.

أسهمت السياسات والممارسات الإسرائيلية في بعض مناطق الضفة الغربية، وخصوصا في المنطقة (ج) والقدس الشرقية، إلى تكوين بيئة قاسية تقوض الوجود المادي للفلسطينيين وتفاقم خطر الترحيل القسري الفردي والجماعي. يميز نظام التخطيط المطبق في المنطقة (ج) لصالح المستوطنات الإسرائيلية ضد احتياجات السكان المحميين ويجعل من المستحيل تقريبا على الفلسطينيين الحصول على تصاريح بناء؛ حيث قدم الفلسطينيون في الفترة ما بين عامي 2010 و2014؛ 2,020 طلبا للحصول على تراخيص بناء في المنطقة (ج) لم تتم الموافقة سوى على 33 منها.¹³ وأدى نظام التخطيط المشابه المطبق في القدس الشرقية إلى تخصيص 23 بالمائة فحسب من المناطق البلدية للبناء الفلسطيني، معظمها مقام عليه المباني أصلا.



آخر التطورات: كانون الثاني/يناير - نيسان/أبريل 2016

- ارتفع عدد المباني الفلسطينية التي هدمت أو فككت وتمت مصادرتها على يد السلطات الإسرائيلية في أنحاء الضفة الغربية ارتفاعاً حاداً في الأشهر الأربعة الأولى من عام 2016، واجتاز عدد المباني المماثلة في عام 2015 برمته (598 مقابل 548). وإجمالاً، تم تهجير 858 فلسطينياً، ما يقرب من نصفهم أطفال (416)، مقارنةً بتهجير 787 في عام 2015 برمته. وعلى غرار عام 2015، وقعت معظم عمليات الهدم في تجمعات رعوية صغيرة في المنطقة (ج)، مما زاد من خطر التهجير القسري. واستمرت عمليات الهدم العقابية أيضاً في عام 2016 حيث تم استهداف 12 منزلاً (مشمولاً في الرقم الإجمالي أعلاه)، إلى جانب تقديم مشروع قانون يسمح بطرد عائلات المشتبه بهم بتنفيذ هجمات من الضفة الغربية إلى قطاع غزة.
- واستمرت في قطاع غزة خلال الربع الأول من عام 2016 جهود إعادة بناء وإصلاح المنازل التي دُمرت أو تضررت خلال الأعمال العدائية في عام 2014. علقت إسرائيل بين 3 نيسان/أبريل-22 أيار/مايو دخول الإسمنت إلى القطاع الخاص في غزة في أعقاب تحويل الإسمنت من المستفيدين الشرعيين، واكتشاف نفق أسفل الحدود يصل من غزة إلى إسرائيل. أدى هذا إلى تأخير عمليات إعمار وإصلاح منازل المهجرين داخلياً.



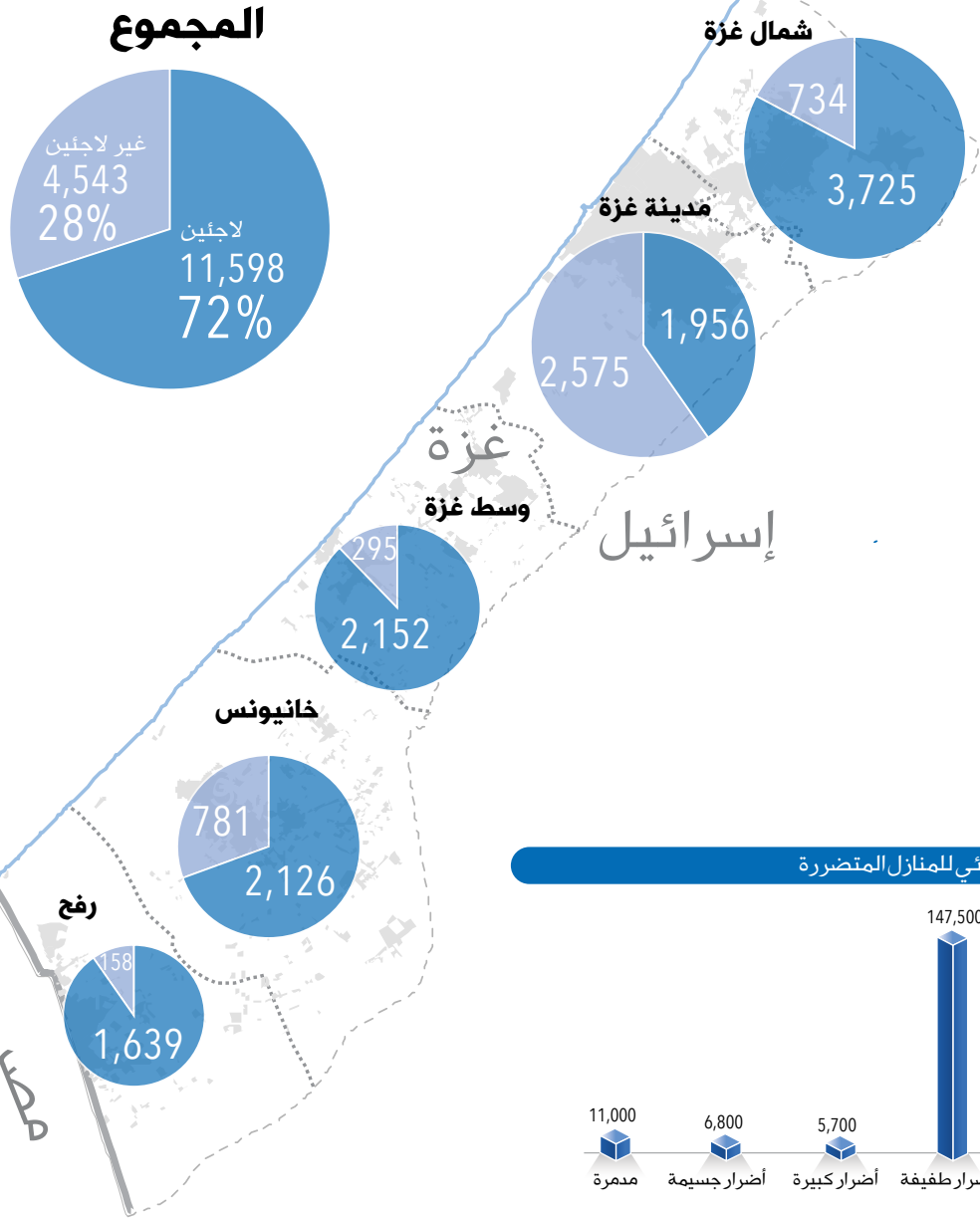
قطاع غزة

إن السبب الرئيسي للتهجير القسري في قطاع غزة هو اندلاع الأعمال العدائية المتكررة بين إسرائيل والمجموعات الفلسطينية المسلحة، ومنها التي وقعت في تموز/يوليو -آب/أغسطس والتي أدت إلى أعلى معدل من التهجير الداخلي منذ عام 1967. وأدت هذه الأعمال إلى تدمير 11,000 وحدة سكنية تدميرا كليا وإلحاق أضرار جسيمة بما يقرب من 6,800 وحدة أخرى أصبحت غير قابلة للسكن. ونظرا للصمود اتفافية وقف إطلاق النار التي تمّ التوصل إليها في آب/أغسطس 2014 لم يطرأ أي عملية تهجير جديدة خلال عام 2015. وما زال ما يقدر بحوالي 16,000 عائلة (90,000 شخص تقريبا) مهجرين خلال النصف الثاني من عام 2015، معظمهم انتقلوا مرات عديدة، حيث يعيش ما يقرب من ربعهم فوق ركام منازلهم المدمرة، وفقا لإحاديث الدراسة المسحية التي نسقها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

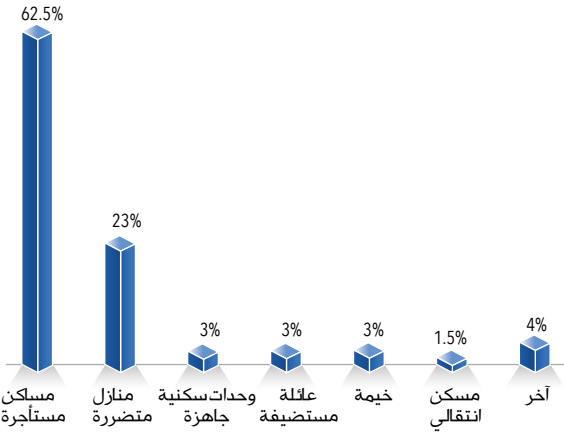
معيقات إعادة الإعمار

شكلت المعوقات أمام دخول كميات كبيرة من مواد البناء المطلوبة لإصلاح وإعادة إعمار المنازل إلى قطاع غزة تحديا كبيرا. وسهلت السلطات الإسرائيلية منذ تشرين الأول/أكتوبر 2014 دخول مواد البناء لإصلاح المنازل المدمرة في إطار "تيار إصلاح المنازل" ضمن آلية إعادة إعمار غزة. وقد أدى إدخال "التيار السكني" في آلية إعادة إعمار غزة في تموز/يوليو 2015 إلى ارتفاع ملحوظ في عدد الشاحنات التي تدخل غزة، حيث مكنت المستفيدين من الوصول إلى المواد سواء لإعادة بناء المنازل التي دمرت بالكامل أو لبناء مساكن جديدة. ولكن، بسبب القيود الإسرائيلية المستمرة، وبطء صرف التعهدات التي قدمتها الدول الأعضاء لإعادة الإعمار؛ وعدم قدرة حكومة الوفاق الوطني الفلسطينية على تولي مهامها الحكومية بفاعلية في غزة، كان التقدم في إعادة الإعمار أو الإصلاح للمهجرين داخل غزة بطيئا. وحتى نهاية عام 2015، لم يتمكن من العودة إلى منازلهم سوى ما يقرب من 15 بالمائة من العائلات المهجرة داخل غزة (2,700) التي أعيد بناء منازلها أو تم إصلاحها.

الأسر المهجرة داخليا (حتى النصف الثاني من عام 2015)



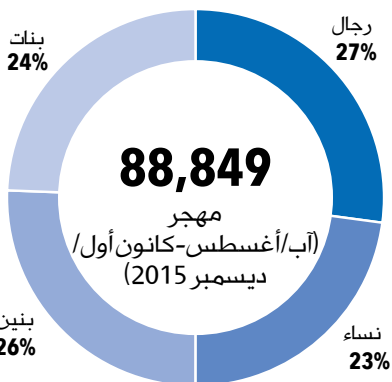
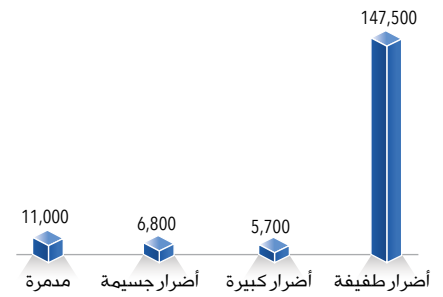
مكان إقامة الأسر المهجرة داخليا (حتى النصف الثاني من عام 2015)



الفتيات والنساء المهجرات

إن الظروف المعيشية للفتيات والنساء المهجرات، اللواتي يقمن مع عائلات مضيضة أو في شقق مستأجرة أو في الوحدات الجاهزة والخيام وملاجئ مؤقتة، أو تحت أنقاض منازلهم السابقة، تثير مجموعة من شواغل الحماية، بما في ذلك عدم وجود خصوصية وزيادة التعرض للعنف القائم على النوع الجندي. الاحتفاظ التقليدي لحقوق الملكية من قبل الرجال، بما في ذلك الحقوق على المنازل التي دمرت أو تضررت خلال الحرب، يعوق وصول النساء المهجرات إلى المساعدة القانونية والمتعلقة بالمأوى.

التقييم النهائي للمنازل المتضررة



مأوى مؤقت في حي الشجاعية في مدينة غزة، أيار/مايو 2016.

الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية

ينجم التهجير القسري للفلسطينيين في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، عن عوامل متعددة، بما في ذلك القيود المفروضة على البناء، وهدم المنازل ومباني كسب العيش بحجة عدم حصولها على تراخيص إسرائيلية للبناء أو الهدم العقابي، أو إجراء تدريبات عسكرية بالقرب من مناطق سكنية، أو عمليات الطرد، أو سحب الإقامات، أو القيود المفروضة على الوصول إلى الخدمات وأماكن كسب العيش، أو مخططات إعادة التوطين، أو أي مجموعة من هذه العوامل.

التجمعات الرعوية التي يتهدها خطر الترحيل القسري

تواجه معظم التجمعات البدوية والرعوية في المنطقة (ج) (عدد سكانها الإجمالي يقدر بحوالي 30,000 نسمة) خطر التهجير القسري بسبب البيئة الصعبة التي تتضمن: عمليات الهدم والتهديد بهدم المنازل، والمدارس، وحظائر الماشية، بحجة عدم حصولها على تراخيص للبناء، والقيود المفروضة على الوصول إلى مناطق الرعي، وانعدام البنية التحتية الأساسية، وحوادث الترهيب والهجمات التي ينفذها المستوطنون الإسرائيليون. وفي بعض المناطق اقترحت السلطات الإسرائيلية مخططات علنية لإزالة التجمعات من المناطق التي تعيش فيها حاليا.

وسط الضفة الغربية

تستشرف المخططات الإسرائيلية "إعادة توطين" 46 تجمعاً بدوياً (ما يقرب من 7,000 فلسطيني) في وسط الضفة الغربية إلى ثلاثة مواقع هي حالياً في مراحل تخطيط متفاوتة: الجبل (القدس)، فصايل والنويمة (أريحا). وتقع بعض هذه التجمعات حالياً حول مناطق استراتيجية مخطط فيها إقامة بنى تحتية للمستوطنات الإسرائيلية، بما فيها ذلك المخطط الإستيطاني شرق 17.1.

جنوب الضفة الغربية

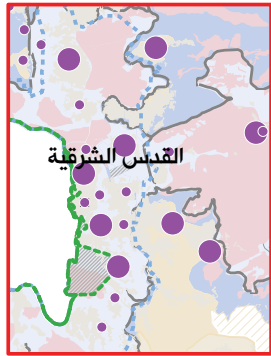
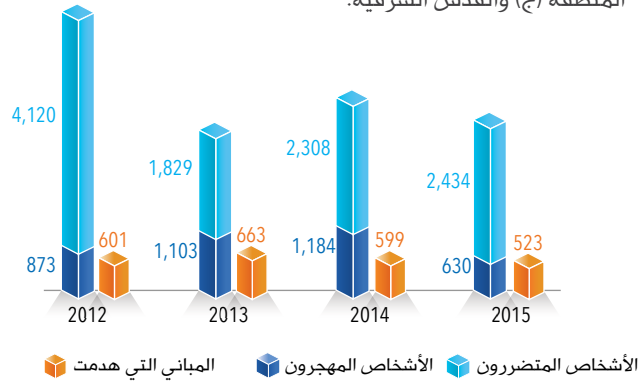
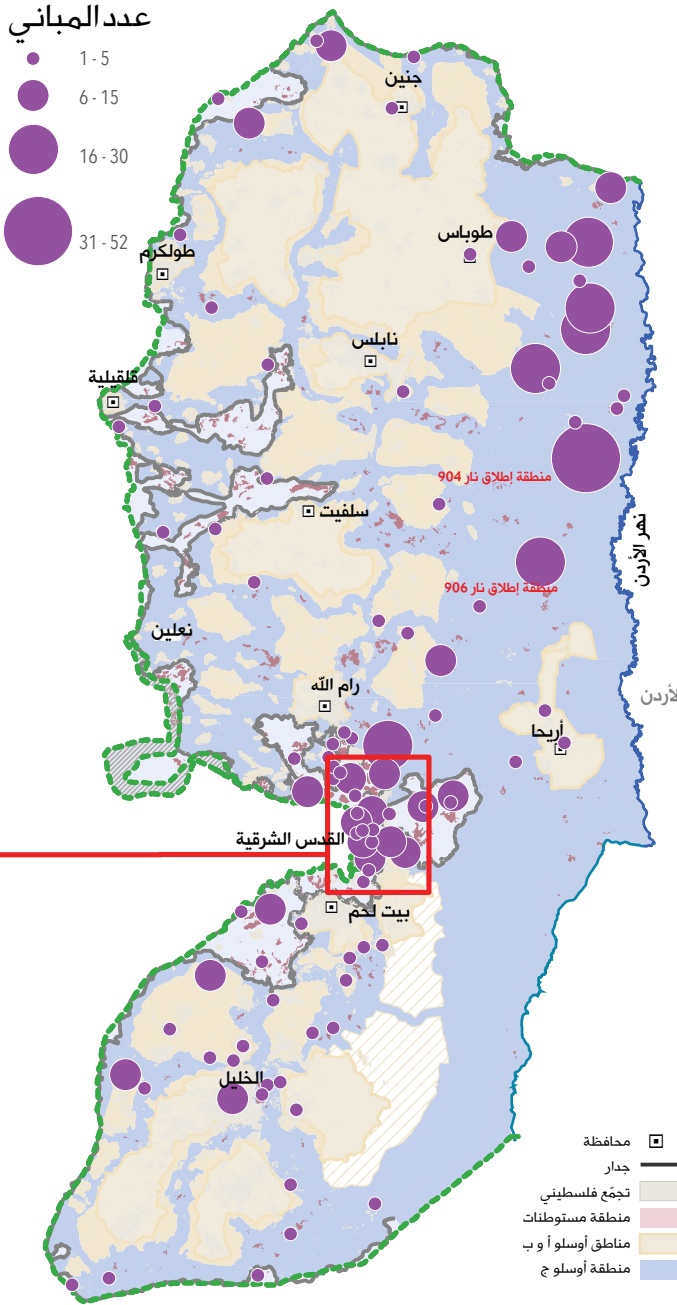
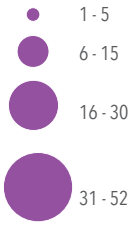
سعت السلطات الإسرائيلية إلى ترحيل ما يقرب من 1,200 فلسطيني من ثمانية تجمعات رعوية في جنوب الخليل (مسايفير يطا) بحجة أن المنطقة أعلن عنها "منطقة إطلاق نار 918". وتعيش معظم العائلات المتضررة في المنطقة قبل هذا الإعلان. وانتهت عملية "وساطة" بين السلطات الإسرائيلية والممثلين القانونيين عن السكان في نهاية عام 2015 بدون التوصل إلى حلول. وتم تخصيص بعض "منطقة إطلاق النار" لتوسيع المستوطنات.¹⁸

الهدم بسبب عدم الحصول على تراخيص

ما زال هدم منازل الفلسطينيين ومباني كسب العيش في المنطقة (ج) والقدس الشرقية من المخاوف الرئيسية الخطيرة. وفقاً للقانون ضد المباني التي بُنيت بدون الحصول على تراخيص تطلبها السلطات. وانخفض عدد هذه المباني التي هدمت في هذا السياق بنسبة 13 بالمائة والأشخاص الذين هجروا نتيجة ذلك بنسبة 48 بالمائة مقارنة بعام 2014. بالرغم من ذلك، يعاني آلاف الفلسطينيين من الخوف وانعدام الأمن بسبب أوامر الهدم المعلقة، حيث يقدر أن ما يقرب من 13,000 مبنى، من بينها منازل، تواجه أوامر هدم في المنطقة (ج).¹⁴ ونظراً لإجراء التخطيط التمييزي وغير القانوني المطبق حالياً، أصبح من المستحيل تقريباً على الفلسطينيين الحصول على تراخيص بناء في معظم مناطق المنطقة (ج) والقدس الشرقية.¹⁵

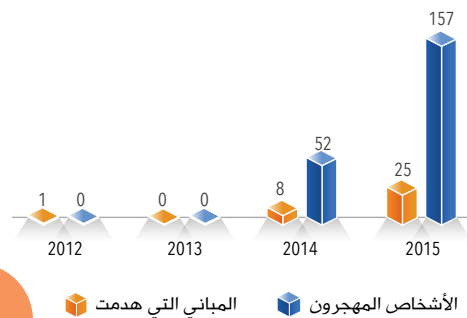
عمليات الهدم في الضفة الغربية (1 كانون الثاني - 31 كانون الأول 2015)

عدد المباني



عمليات الهدم العقابية/إغلاق المنازل

استأنفت السلطات الإسرائيلية في منتصف عام 2014 سياسة هدم المنازل العقابية وذلك بعد وقف كامل تقريباً خلال السنوات التسع الماضية، ووسعت من تطبيقها منذ تشرين الأول/أكتوبر 2015، متذرة بالحاجة إلى ردع منفعي الهجمات المحتملين. وهدمت السلطات الإسرائيلية في عام 2015 أو أغلقت 25 مبنى سكنياً مما أدى إلى تهجير 157 فلسطينياً من بينهم 74 طفلاً. ويستهدف هذا الإجراء منازل عائلات المشتبه بهم بتنفيذ هجمات ضد إسرائيليين (بما فيهم الذين قتلوا خلال الهجمات)، ويمثل شكلاً من أشكال العقاب الجماعي، وفي عدد من الحالات أدت إلى تدمير أو إلحاق أضرار جسيمة بشقق مجاورة لتلك المباني المستهدفة وتم تهجير سكانها (مشمول في العدد الكلي).



التدريبات العسكرية

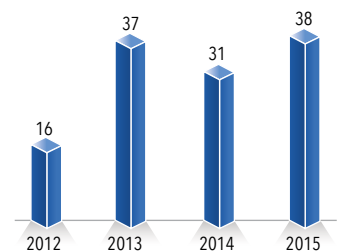
أصبح التهجير المؤقت لتجمعات بأكملها تقع في مناطق أعلن عنها "مناطق إطلاق نار" في سياق التدريبات العسكرية تهجيراً منهجياً في السنوات الأخيرة. وبالرغم من أن السكن داخل هذه المناطق محظور بأمر عسكري، يقع 38 تجمعاً بدوياً ورعويياً يبلغ عدد سكانها 6,200 شخصاً ضمن "مناطق إطلاق النار" التي تبلغ مساحتها ما يقرب من 18 بالمائة من الضفة الغربية.¹⁶ وتسكن العديد من هذه التجمعات في هذه مناطق قبل أن يتم الإعلان عنها مناطق مغلقة في السبعينات.



إستيلاء المستوطنين على الأراضي

في عام 2015، في أعقاب تنفيذ أوامر إخلاء، استولى المستوطنون الإسرائيليون على ثلاثة منازل في القدس الشرقية، مما أدى إلى تهجير سبعة فلسطينيين، من بينهم أربعة أطفال. يتيح القانون الإسرائيلي للأفراد الإسرائيليين والمنظمات الإسرائيلية السعي من أجل إثبات ملكيتهم للأراضي والممتلكات التي كانوا يملكونها في القدس الشرقية قبل تأسيس دولة إسرائيل، وفي المقابل لا يستطيع معظم الفلسطينيين فعل ذلك فيما يتصل بأراضيهم وأماكنهم الواقعة داخل ما أصبح يُسمى بدولة إسرائيل.

حوادث التهجير المؤقت بسبب التدريبات العسكرية



القيود المفروضة على التنقل والوصول

نظرة عامة-الأرض الفلسطينية المحتلة

أبو سالم. بالرغم من ذلك بقيت المعابر الأخرى التي تسيطر عليها إسرائيل، نحال عوز، وصوفا وكارني، مغلقة في عام 2015، إضافة إلى أن الأغلبية العظمى من الأنفاق التي تقع أسفل الحدود مع مصر بقيت لا تعمل. وبقي معبر رفح الذي تسيطر عليها مصر مغلقا إلى حد كبير في عام 2015، بما في ذلك أمام المساعدات الإنسانية.

معيقات مادية كالجدار والحواجز وبقية بيروقراطية، وتحديد التصاريح، تقيد حرية حركة ووصول الفلسطينيين داخل الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية، والمناطق التي يعزلها الجدار، و"مناطق إطلاق النار"، والمنطقة التي تسيطر عليها إسرائيل في مدينة الخليل، والأرض المحيطة بالمستوطنات أو التي تقع داخلها. خففت السلطات الإسرائيلية في السنوات الأخيرة بعض القيود المادية المفروضة في الضفة الغربية مما أدى إلى تحسن ملحوظ في الوصول إلى مراكز حضرية رئيسية. واستمر هذا الاتجاه في عام 2015 مع رفع متطلبات التصاريح للدخول إلى القدس الشرقية وإسرائيل لجميع الفلسطينيين من حملة هوية الضفة الغربية من الرجال البالغة أعمارهم فوق 55 عاما والنساء البالغة أعمارهن فوق 50 عاما. وأدت موجة العنف التي انتشرت في أنحاء الضفة الغربية في النصف الثاني من العام إلى زيادة القيود على تنقل الفلسطينيين، بذرائع متصلة بالأمن.

تقيد إسرائيل تنقل الفلسطينيين داخل الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك بين قطاع غزة والضفة الغربية، بمجموعة من المعوقات المادية، وبقية بيروقراطية، ومن خلال تخصيص مناطق كمناطق مغلقة أو مقيد الوصول إليها. وهذه القيود مجتمعة تعيق الوصول إلى الخدمات والموارد، وتعطل الحياة العائلية والاجتماعية وتقوض حق الفلسطينيين في التمتع بحقوقهم الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، وتقوض كذلك ظروفهم المعيشية وتضاعف من تجزئة الأرض الفلسطينية المحتلة.

أصبح الوصول من قطاع غزة، المحاصرة في حدودها البرية مع إسرائيل ومصر وبدون أي سيطرة على مجالها الجوي أو مياهها الإقليمية، إلى العالم الخارجي محصورا بثلاثة معابر برية تسيطر عليها إسرائيل (إيريز وكرم أبو سالم) ومصر (رفح). وبالرغم من أن الحصار الإسرائيلي ظل شكلا من أشكال العقاب الجماعي للسكان المدنيين،¹⁹ شهد عام 2015 تخفيفا ملحوظا على القيود التي تفرضها السلطات الإسرائيلية، بدليل ازدياد عدد الفلسطينيين، وخصوصا رجال الأعمال والمرضى، الذين سمح لهم بالمغادرة عبر معبر إيريز. واستمر كذلك السماح لعدد محدود من المسلمين والمسيحيين للوصول إلى الأماكن المقدسة في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية.²⁰ وأدى تخفيف القيود كذلك إلى زيادة في كميات البضائع التي سمح بدخولها وخروجها من قطاع غزة لأغراض تجارية عبر معبر كرم



آخر التطورات: كانون الثاني/يناير - نيسان/أبريل 2016

- أزالَت السلطات الإسرائيلية في الأسابيع الأولى من عام 2016 بعض الحواجز ومتراس الطرق التي نشرتها في الأشهر الماضية في أنحاء الضفة الغربية مما سهل وصول الفلسطينيين إلى الخدمات وأماكن كسب العيش. وظهر ذلك جليا على وجه الخصوص في أنحاء محافظة الخليل باستثناء المنطقة التي تسيطر عليها إسرائيل في مدينة الخليل التي ظلت تخضع لقيود صارمة بل زادت صرامتها في بعض الحالات. ومن جهة أخرى، منذ مطلع عام 2016، في أعقاب الهجمات الفلسطينية، عززت السلطات الإسرائيلية إجراءات إغلاق بعض المحاور الرئيسية المؤدية إلى القرى التي كان يعيش فيها المشتبه بهم بتنفيذ هجمات، مما أثار مخاوف بشأن عقوبات جماعية.
- فرضت إسرائيل بين 3 نيسان/أبريل-22 أيار/مايو حظرا على إدخال الإسمنت إلى القطاع الخاص في قطاع غزة بسبب بعد تحويل الإسمنت من المستفيدين الشرعيين، بالإضافة إلى اكتشاف نفق أسفل الحدود يصل من غزة إلى إسرائيل. وخلافا لذلك، وسّعت السلطات الإسرائيلية في نيسان/أبريل مناطق صيد الأسماك على طول الساحل الجنوبي لغزة من ستة إلى تسعة أميال بحرية، في حين أبقت على حدود الأميال الستة على طول الساحل الشمالي.
- ظل معبر رفح مغلقا بصورة متواصلة منذ 24 تشرين الأول/أكتوبر 2014، باستثناء فتحه 42 يوما، حتى نهاية نيسان/أبريل 2016.



القيود المفروضة على التنقل والوصول

قطاع غزة

شهد عام 2015 استمرار التسهيلات التي طبقتها السلطات الإسرائيلية في أعقاب الأعمال العدائية في عام 2014 وأدت إلى زيادة ملحوظة في عدد الأشخاص الذين عبروا من معبر إيريز وكميات البضائع التي دخلت من معبر كرم أبو سالم. بالرغم من ذلك، ما زالت القيود الأخرى المتبقية المفروضة على التجارة الخارجية، بما في ذلك مع الضفة الغربية، وعدم القدرة على الوصول إلى الأراضي الزراعية ومياه الصيد العوامل الرئيسية التي تثبط الاستثمار وترسخ المعدلات المرتفعة للبطالة، وتزيد من انعدام الأمن الغذائي والاعتماد على المساعدات. وتفيد السلطات الإسرائيلية أن القيود المفروضة على الوصول في قطاع غزة هي إجراءات أمنية لمجابهة سلسلة من التهديدات، بما في ذلك تهريب الأسلحة، وإطلاق الصواريخ، وحفر الأنفاق الهجومية. أضاف عجز حكومة الوفاق الوطني لتولي السيطرة على الجانب الفلسطيني من المعابر بسبب الانقسام الداخلي المستمر تحديات إضافية. ويتفاقم الأثر الإنساني للحصار بسبب الإغلاق شبه المتواصل لمعبر رفح للمسافرين منذ تشرين الأول/أكتوبر 2014، الأمر الذي يجعل الأغلبية العظمى من السكان البالغ عددهم 1.8 مليون نسمة في غزة غير قادرين على المغادرة.

المناطق المُقيّد الوصول إليها

واصلت القوات الإسرائيلية، متذرة باعتبارها أمنية، من بينها إطلاق الصواريخ، وحفر الأنفاق، فرض منطقة عازلة في البر والبحر يطلق عليها اسم "المناطق المقيد الوصول إليها"، بواسطة إطلاق الذخيرة الحية، وتجريف الأراضي، وهدم الممتلكات، والاعتقالات، ومصادرة المعدات. وفي البحر؛ فرضت إسرائيل منذ عام 2013 حدود تبلغ ستة أميال بحرية على طول ساحل غزة؛ إضافة إلى أن إسرائيل ومصر تفرض منطقة "حظر صيد" مع حدودها المائية مع غزة.

وما يزال نطاق الأراضي المسموح الوصول إليها غير واضح. وتعتبر المناطق التي تبعد عن مسافة 300 متر عن السياج الفاصل مناطق "حرام" يحظر على الفلسطينيين دخولها، في حين أن المناطق التي تبعد عن السياج 1,000 متر تعتبر مناطق عالية الخطورة مما يثني المزارعين عن فلاحه الأراضي الموجودة فيها. وفي بعض الحالات في عام 2015 سمح بتنسيق خاص يتيح للمنظمات الدولية تنفيذ مشاريع في مناطق تبعد عن السياج 100 متر.



صيداء في غزة، آذار/مارس 2015.

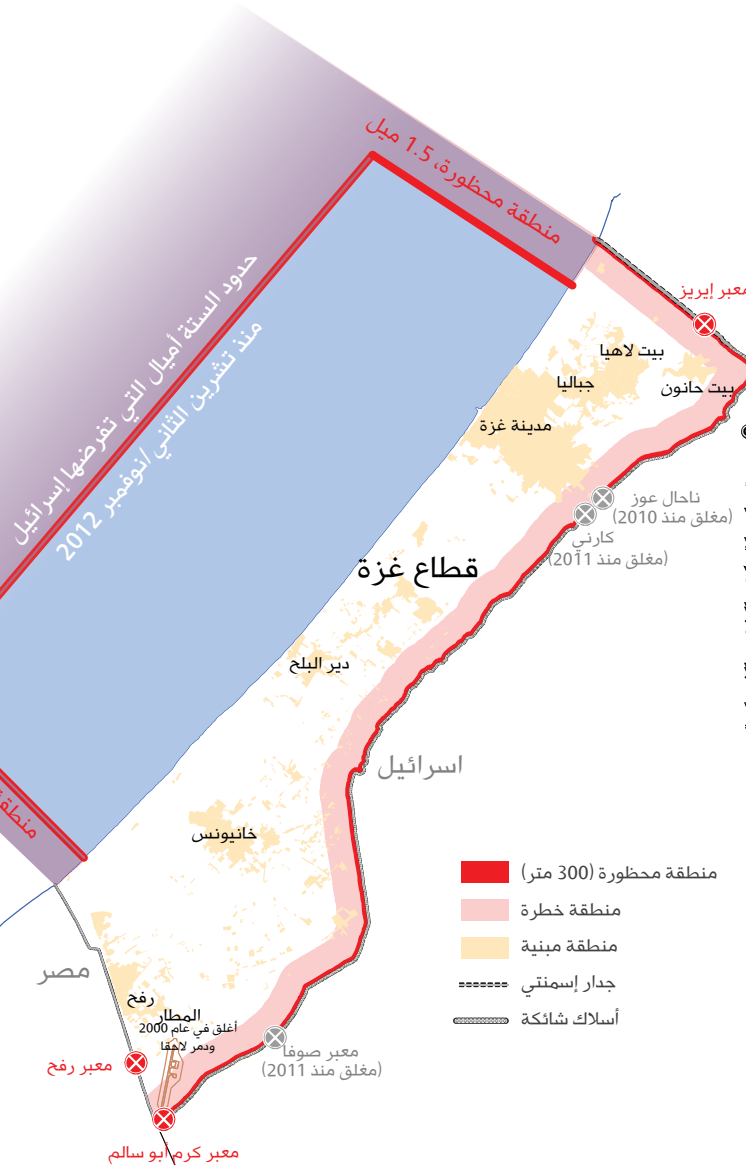
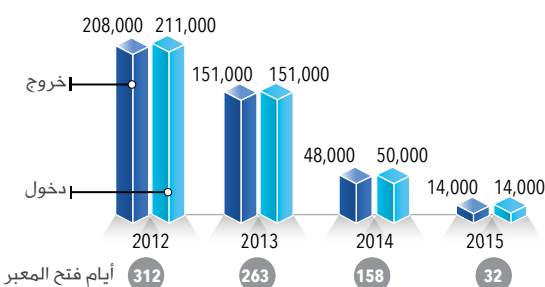
معبر رفح

استمر إغلاق معبر رفح، بما في ذلك أمام المساعدات الإنسانية، منذ 24 تشرين الأول/أكتوبر 2014، وفتح المعبر جزئياً في عام 2015 في 32 يوماً فقط. وأبلغ أن من بين 1,670 مريضاً حولتهم وزارة الصحة الفلسطينية إلى مصر، لم يسمح بعبور سوى 178 مريضاً منهم إلى مصر. وقبيل إغلاقه كان يمر من معبر رفح ما متوسطه 4,000 شخص شهرياً لأسباب صحية.²¹ وبحلول نهاية العام، تفيد السلطات في قطاع غزة أن ما يزيد عن 30,000 شخص مسجلين كحالات إنسانية ينتظرون عبور المعبر، في حين أن عدد غير محدد من الفلسطينيين عالقون في الجانب المصري وينتظرون العودة.



معبر رفح، شباط/فبراير 2016.

التنقل عبر معبر رفح



معبر كرم أبو سالم

معبر كرم أبو سالم

الواردات: وسعت إسرائيل معبر كرم أبو سالم وسمحت بدخول زيادة بنسبة 83 بالمائة من الواردات مقارنة بالعام الماضي، وبلغت 64 بالمائة من مجمل الواردات للمعدل الشهري للواردات في النصف الأول من عام 2007، قبل فرض الحصار. وتمّ تعديل قائمة "المواد مزدوجة الاستخدام" (مواد يمكن استخدامها لأغراض عسكرية ومدنية أيضاً) ثلاث مرات في عام 2015، حيث أزيلت منها قيود طويلة الأمد على استيراد الحصى، ولكنها حظرت مواد كانت مسموحة في السابق، ومنها الألواح الخشبية التي يبلغ سمكها أكثر من 1 سنتيمتر.

الصادرات: للمرة الأولى منذ فرض الحصار في عام 2007 سمحت إسرائيل بتصدير البضائع من قطاع غزة إلى إسرائيل، وطراً في عام 2015 ارتفاعاً بمعدل ستة أضعاف الصادرات من قطاع غزة مقارنة بعام 2014. بالرغم من ذلك ما زال مجمل الصادرات لا يمثل سوى 14.5 بالمائة من الصادرات الأوسع نطاقاً التي خرجت من غزة إلى إسرائيل والضفة الغربية ودول العالم في عام 2005، قبيل فرض مختلف القيود التي انتهت إلى فرض حصار كامل في عام 2007.



معبر كرم أبو سالم، أيار/مايو 2016.

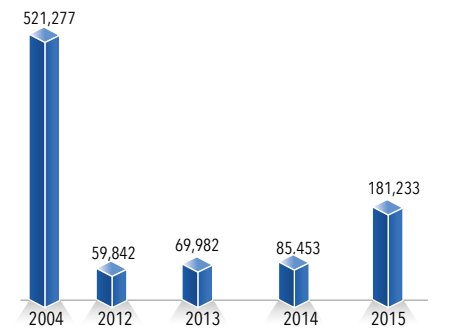
معبر إيريز

ارتفع عدد الفلسطينيين الذين سمح لهم بالسفر عن طريق إسرائيل عبر معبر إيريز إلى ما يزيد عن الضعف في عام 2015 مقارنة بعام 2014، وتمثل فئات رجال الأعمال والمرضى ومرافقيهم أكبر الفئات التي سمح لهما بالعبور. ورفعت إسرائيل الحصص الشهرية لتصاريح التجار من 3,000 إلى 5,000 تصريح، وعدد المغادرين اليومي للتجار من حملة التصاريح من 400 إلى 800. وخلال العام طرأ ارتفاع عام على عدد التصاريح الطبية إلى جانب انخفاض في معدلات الموافقة، التي وصلت في نهاية كانون الأول/ديسمبر إلى أقل نسبة لها (67 بالمائة) منذ أيار/مايو 2009. وفرضت كذلك قيود على مرافقي المرضى، بما فيها رفع سن المرافقين إلى 55.

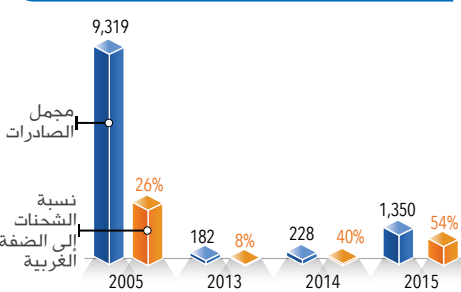


معبر إيريز، نيسان/أبريل 2016.

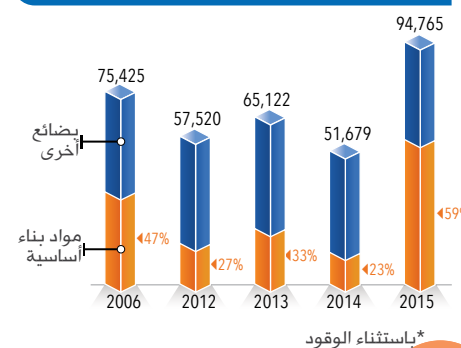
الدخول إلى إسرائيل



الصادرات من غزة (حمولة شاحنة)



الواردات إلى غزة (حمولة شاحنة)*



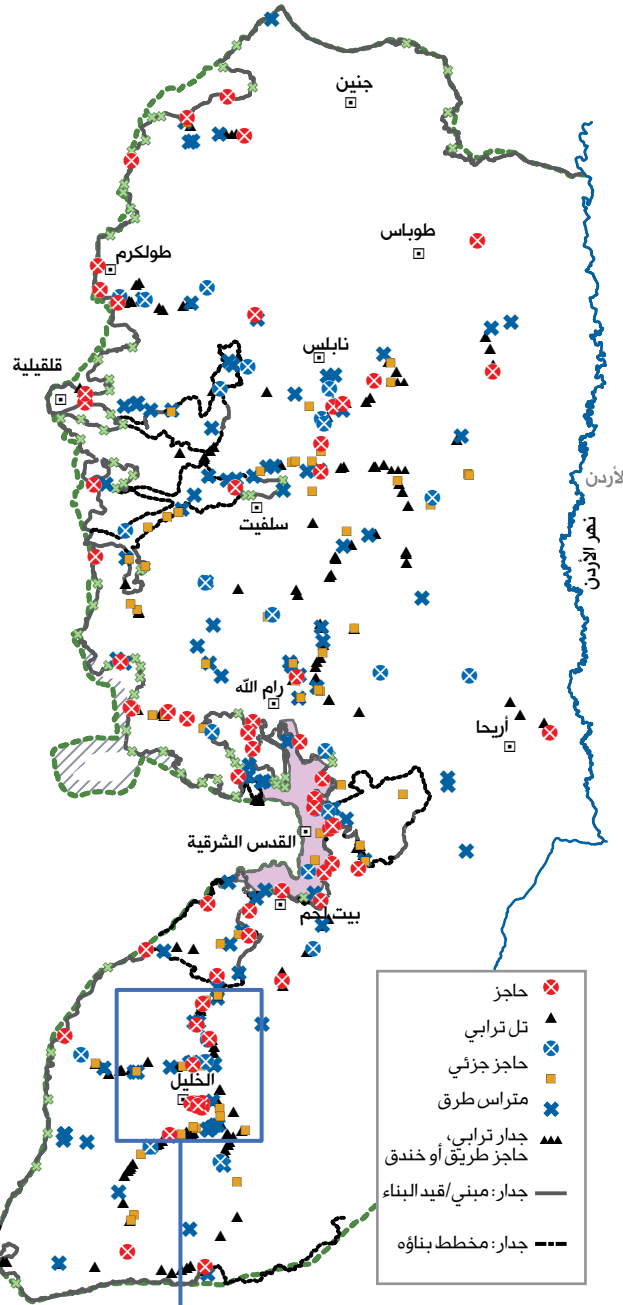
الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية

استمر في عام 2015 الاتجاه السائد في السنوات الأخيرة الذي تخفف فيها السلطات الإسرائيلية بعض القيود المفروضة على تنقل الفلسطينيين، بما في ذلك خلال شهر رمضان، حيث منح لحجاج من قطاع غزة تصاريح لزيارة المسجد الأقصى للمرة الأولى منذ عام 2000. بالرغم من ذلك، أدى تصعيد العنف في النصف الثاني من العام إلى إعادة السلطات الإسرائيلية فرض بعض القيود المادية والإدارية بذرائع أمنية. وأدت هذه إلى إعاقة الوصول إلى الخدمات بما في ذلك المرافق التعليمية والصحية، وأماكن العمل، والأماكن المقدسة، وأجبرت السكان على سلوك طرق التفافية أطول وأكثر تكلفة.²²

معيقات الحركة حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2015

القدس الشرقية

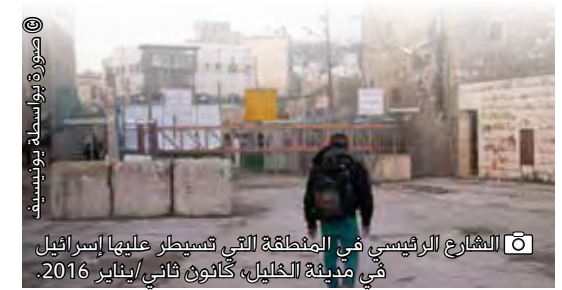
أدى ارتفاع حدة التوتر في شهر أيلول/سبتمبر بالتوازي مع زيادة دخول الإسرائيليين إلى الحرم الشريف/جبل الهيكل إلى وضع قائمة مختارة من فلسطينيين يحظر عليهم دخول الحرم. وأدى ارتفاع الهجمات والعنف في شهر تشرين الأول/أكتوبر إلى نشر ما يقرب من 40 حاجزا جديدا ومتاريس طرق تعيق بصورة منهجية تنقل السكان الفلسطينيين في القدس الشرقية، وتضرر 138,000 شخص في تسعة أحياء. وتم إزالة هذه المعوقات تدريجيا، عدا ثمانية معوقات لا تزال قائمة حتى نهاية العام.



543 إغلاق

شمال الضفة الغربية

في تشرين الأول/أكتوبر شددت القوات الإسرائيلية القيود المفروضة على التنقل في أعقاب مقتل إسرائيلي اثنين في محافظة نابلس: وحتى 31 كانون الأول/ديسمبر نصب 18 معيق حركة جديد، بالإضافة إلى 167 أخرى قائمة. وتتضمن هذه حاجزين (حوارة وزعترة) أغلقت بصورة متقطعة بدون إشعار مسبق، وتحويل شارع (طريق التفافي نابلس شرق) إلى شارع للإسرائيليين فقط، وحولت حركة المرور الفلسطينية إلى طرق التفافية أطول وأكثر ازدحاما.



محافظة الخليل

في أعقاب سلسلة من الهجمات والهجمات المزعومة في المحافظة، وصلت القيود المفروضة على الوصول في الخليل إلى ذروتها في تشرين الثاني/نوفمبر حيث تم نشر 53 معيق حركة، بالإضافة إلى 109 معيق حركة قائمة أصلا،²³ تغلق أو تعيق جميع المحاور، بما فيها الترابية، المؤدية إلى مدينة الخليل. وزادت شدة القيود المفروضة على وصول الفلسطينيين إلى مناطق المستوطنات الواقعة في المنطقة التي تسيطر عليها إسرائيل في مدينة الخليل.²⁴ وما زالت معظم القيود قائمة حتى نهاية عام 2015، وأدت إلى تأخيرات طويلة وإعاقة تقديم الخدمات والوصول إلى أماكن كسب العيش، بما في ذلك الوصول إلى المستشفيات والمدارس.

ما يزيد عن 4000 طفل يدرسون في 15 مدرسة تقع في المنطقة التي تسيطر عليها إسرائيل في مدينة الخليل، تضرروا جراء القيود المفروضة على الوصول.



الجدار

استأنفت السلطات الإسرائيلية بناء قسم من الجدار في وادي كريمزان يمتد من بيت جالا إلى قرية الولجة في محافظة بيت لحم. وبالرغم من أن البناء قد صادقت عليه محكمة العدل العليا الإسرائيلية إلا أنه يتعارض مع الرأي الاستشاري الذي أصدرته محكمة العدل الدولية في عام 2004. وإجمالا، يقع 56 كيلومتر من مسار الجدار داخل محافظة بيت لحم. وإذا ما تم إتمام الجدار كما هو مخطط له فسيتم فصل 58 عائلة من الفلسطينيين المزارعين عن 3,000 دونم تقريبا من الأراضي.

بوابات الجدار الزراعية حسب النوع



الحيز الإنساني

نظرة عامة: الأرض الفلسطينية المحتلة

مثل هذه العقبات قدرة المنظمات الإنسانية على تقديم المساعدات والحماية للفلسطينيين في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة. أعيقت العمليات الإنسانية في غزة بالمعيقات المفروضة بفعل منع الاتصال مع سلطات حماس، بالإضافة إلى الإغلاق الطويل الأمد لمعبر رفح مع مصر.

استمرت المنظمات الإنسانية في عام 2015 في مواجهة مجموعة من العقبات التي تفرضها السلطات الإسرائيلية فيما يتعلق بوصول الموظفين، وخاصة الموظفين المحليين، وكذلك المواد المطلوبة للمشاريع الإنسانية. وتشمل هذه العقبات قيودا مادية وإدارية على وصول وتنقل العاملين في المجال الإنساني؛ وقيودا على نقل المواد المطلوبة للمشاريع الإنسانية؛ وقيود على تنفيذ المشاريع التي تشمل البناء، والتوسع في إعادة تأهيل البنية التحتية في قطاع غزة والمنطقة (ج) في الضفة الغربية. أعاقت



آخر التطورات: كانون الثاني/يناير - نيسان/أبريل 2016

- بدأ عام 2016 بارتفاع حاد في عمليات الهدم التي نفذتها السلطات الإسرائيلية ضد المباني المقدمة كمساعدات إنسانية، بحجة عدم حصولها على تراخيص للبناء. وهدمت السلطات الإسرائيلية، أو فككت وصادرت 170 مبنى مماثلاً في الفترة ما بين 1 كانون الثاني/يناير و30 نيسان/أبريل 2016، أي أعلى من عدد المباني التي هدمت في عام 2015 برمته بارتفاع بلغت نسبته 60 بالمائة تقريباً.
- في أعقاب الانخفاض في معدلات موافقة السلطات الإسرائيلية على طلبات التصاريح، وكذلك تقليص مدة التصاريح الموافق عليها، والتي كانت سابقاً سارية المفعول لمدة ثلاثة أشهر، تدهور وصول الموظفين المحليين العاملين في المنظمات الإنسانية من قطاع غزة وإليها في الأشهر الأربعة الأولى من عام 2016.
- فرضت إسرائيل بين 3 نيسان/أبريل و22 أيار/مايو حظراً على إدخال الإسمنت إلى القطاع الخاص في قطاع غزة بعد تحويل الإسمنت من المستفيدين الشرعيين، بالإضافة إلى اكتشاف نفق أسفل الحدود يصل من غزة إلى إسرائيل. أدى هذا إلى تعطيل سير عمل آلية إعادة إعمار غزة، الذي أعاق التقدم في إعادة بناء وإصلاح المنازل والبنى التحتية.



قطاع غزة

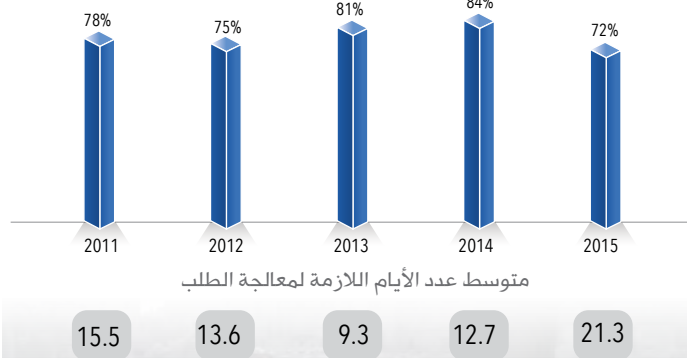
مع استمرار الحصار المفروض على قطاع غزة، استمرت آلية إعادة إعمار غزة المؤقتة التي توصلت لها الأمم المتحدة من أجل العمل على تسهيل دخول السلع المقيمة، وخاصة مواد البناء، لتلبية احتياجات إعادة البناء والإصلاح الهائلة الناشئة عن الأعمال العدائية في عام 2014. وطبقت السلطات الإسرائيلية خلال العام عددا من التسهيلات [أنظر قسم القيود المفروضة على التنقل والوصول]، والتي أتاحت تصاعدا في مسار العمل. بالرغم من ذلك، استمرت القيود المفروضة على تنقل العاملين في المنظمات الإنسانية، وكذلك على الواردات لتحد بشكل خطير من مسار البناء ونوع العمليات الإنسانية ونطاقها. وتضاعفت هذه العقبات بسبب إغلاق مصر لمعبر رفح لفترة طويلة، والقيود الجديدة التي فرضت على تنقل موظفي العمل الإنساني التي تفرضها سلطات الأمر الواقع في غزة. وشكلت القيود التي تفرضها تشريعات مكافحة الإرهاب وسياسات "عدم الاتصال" مع سلطات الأمر الواقع تحديات إضافية للبيئة التشغيلية للعاملين في المجال الإنساني والتنموي.

موظفو المنظمات الإنسانية

انخفض معدل موافقة السلطات الإسرائيلية على طلبات التصاريح لموظفي الأمم المتحدة المحليين بشكل كبير مقارنة بعام 2014 (من 84 بالمائة إلى 72 بالمائة)، بالرغم من الارتفاع الطفيف على العدد الإجمالي. وكان معدل الوقت اللازم لمعالجة الطلبات الأكثر بطئا في السنوات الخمس الماضية. وأدى حظر دخول الموظفين من حملة بطاقة هوية القدس الشرقية وحملة الجنسية الإسرائيلية إلى قطاع غزة منذ آب/أغسطس 2015 إلى انخفاض حاد في العدد الإجمالي للمتقدمين بطلبات الدخول من هذه الفئات في عام 2015 مقارنة بعام 2014 (46 طلب مقابل 134). وفي الوقت ذاته، ارتفع معدل الموافقة لهذه الفئات خلال عام 2015 مقارنة بالسنة السابقة (74 بالمائة مقابل 52 بالمائة). وأضافت سلطات الأمر الواقع في غزة أيضا سلسلة أخرى من القيود المؤثرة على الحيز التشغيلي للعاملين في المجال الإنساني، بما في ذلك فرض قيود على تنقل الموظفين والوصول إلى مناطق معينة وإدخال نظام تصاريح يطبق على الموظفين المحليين الراغبين في الخروج والدخول إلى غزة.

تصاريح الدخول والخروج للموظفين المحليين العاملين بالأمم المتحدة في غزة

النسبة المئوية للموافقة



متوسط عدد الأيام اللازمة لمعالجة الطلب



ماوى مؤقتة في حي الشجاعية في مدينة غزة، أيار/مايو 2016.



لجنة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق

نشر تقرير لجنة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق والمتعلق بالحوادث التي تضررت جراءها مقرات الأمم المتحدة خلال الأعمال العدائية في عام 2014 في 27 نيسان/أبريل 2015. وأشار التقرير إلى أن الهجمات التي استهدفت سبعة من هذه المقرات استخدمت كمراكز إيواء طارئة، وأدت إلى مقتل 44 فلسطيني وإصابة أكثر من 227، تعزى إلى إسرائيل. ووجد أن المجموعات الفلسطينية مسؤولة عن إخفاء أسلحة في ثلاثة من مرافق الأمم المتحدة لم تكن مستخدمة كمراكز إيواء في ذلك الوقت.²⁷

آلية إعادة إعمار غزة

بلغ عدد المستفيدين الذين شاركوا في آلية إعادة إعمار غزة أكثر من 130,000 بحلول 31 كانون الأول/ديسمبر 2015.²⁵ تم تقديم "التيار السكني" لآلية إعادة إعمار غزة في تموز/يوليو، مما أتاح للمرة الأولى إعادة بناء المنازل التي دمرت بالكامل خلال الأعمال العدائية في عام 2014 وبناء مبان سكنية جديدة. وقبل ذلك، غطى "تيار المأوى" الإصلاحات للمباني المتضررة أو المدمرة جزئيا فقط. وكان لإزالة الحصى من قائمة السلع التي حددتها السلطات الإسرائيلية كسلع "مزدوجة الاستخدام" (استخدام مدني وعسكري) أثرا إيجابيا أيضا. وكان للتقليص في سماكة الخشب المسموح به، في آب/أغسطس 2015، أثرا سلبيا شديدا على المشاريع، بما في ذلك حلول السكن المؤقتة للمهجرين داخليا. وبحلول نهاية العام، تم إصلاح أو إعادة بناء الغالبية العظمى من المرافق الصحية والتعليمية التي دمرت أو تضررت خلال الصراع.²⁶



صورة بواسطة الأوتروا

مدرسة في جباليا

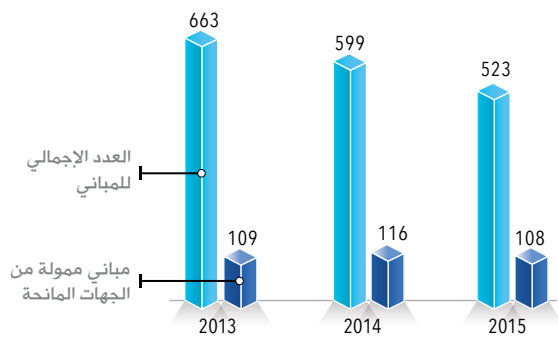
الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية

استمرت إعاقة تنفيذ المشاريع الإنسانية بالقيود المفروضة على الوصول إلى القدس الشرقية والقيود على المشاريع التي تنطوي على توفير/توسيع/إعادة تأهيل البيوت ومباني أخرى في المنطقة (ج). وأعاقت القوات الإسرائيلية والمستوطنون كذلك القدرة التشغيلية لبعض المنظمات، والمدافعين عن حقوق الإنسان ومقدمي الخدمات الصحية بشكل خاص، بما في ذلك من خلال القيود المفروضة على تنقلهم ووصولهم، والتهديدات، والهجمات والاعتقالات ضد موظفيهم.²⁸

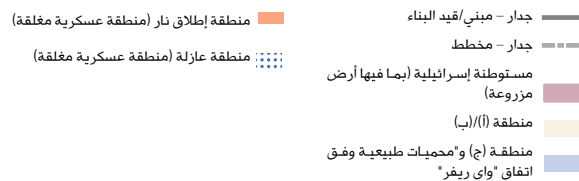
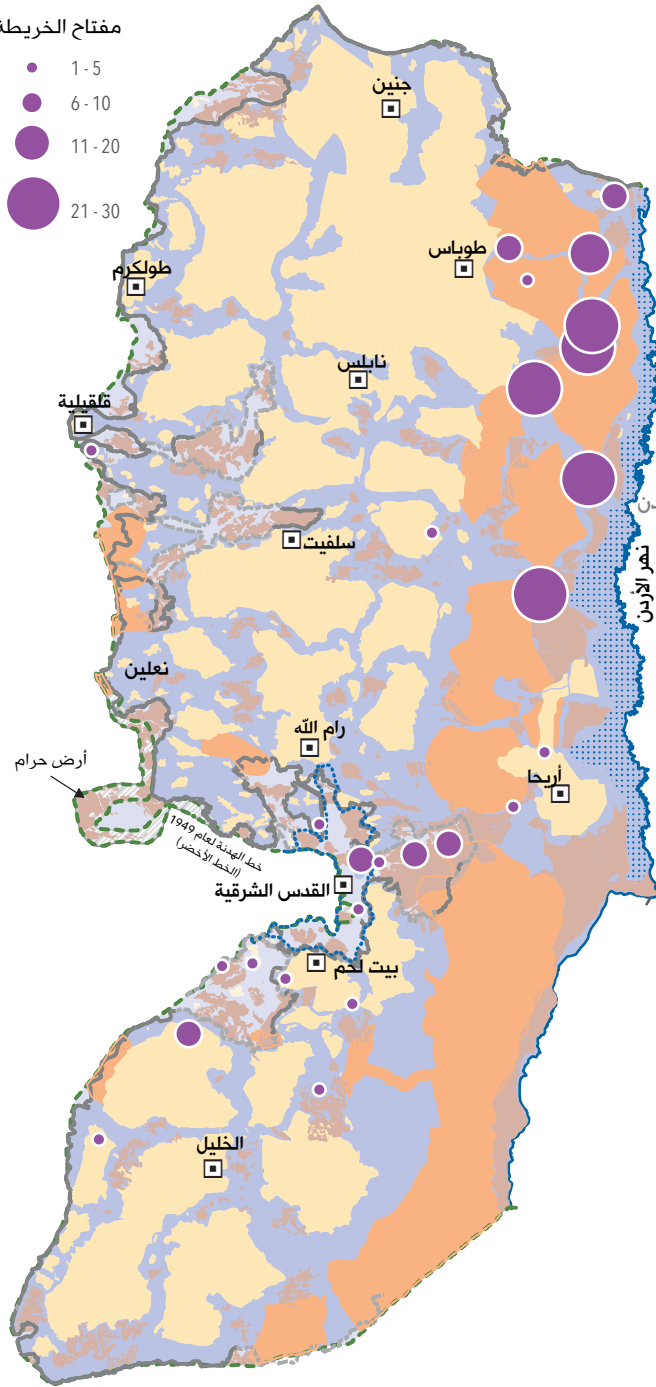
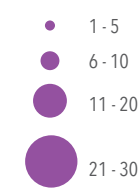
تدمير المساعدات الإنسانية

استمرت إعاقة تنفيذ المشاريع الإنسانية في المنطقة (ج) والقدس الشرقية، والتي تشمل نشاطات مثل تقديم ملاجئ عاجلة للإيواء أو إعادة تأهيل البنية التحتية الأساسية التي تتعرض للتقويض بشكل خطير، من خلال سياسة تقسيم المناطق والتخطيط غير القانونية والقائمة على التمييز، والتي تطبقها السلطات الإسرائيلية في هذه المناطق. دمرت السلطات الإسرائيلية في عام 2015 أو فككت و/أو صادرت، بحجة عم الحصول على تصاريح بناء، 108 مباني مولتها الجهات المانحة وقدمتها كمساعدات إنسانية للفلسطينيين مقارنة بتدمير 116 مبنى في عام 2014 و109 مباني في عام 2013. وجميع هذه المباني تقريبا كانت تقع في المنطقة (ج)، وما يقرب من 50 بالمائة منها كانت تقع في منطقة غور الأردن ومناطق أعلن عنها مناطق عسكرية مغلقة.

هدم، مصادرة/تفكيك مساعدات مولتها الجهات المانحة بحجة عدم حصولها على ترخيص



مفتاح الخريطة



إن منظمات التواجد من أجل الحماية هي في الخط الأمامي لهذا العمل في الأرض الفلسطينية المحتلة، مجسدة دعم المجتمع الدولي للناس في الخليل ومدافعة عن حقوق الأطفال الفلسطينيين، وليس أقلها رحلة آمنة من وإلى المدرسة. يجب السماح لهم بمواصلة عملهم دون عنف، أو تهديدات أو أعمال انتقامية.

منسق الأمم المتحدة للمساعدات الإنسانية والأنشطة الإنمائية

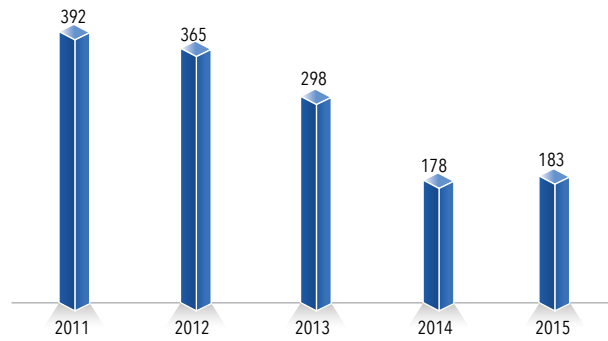
روبرت باير

مقدمو الخدمات الصحية، ومقرات وممتلكات الخدمات الصحية

أثرت بعض الإجراءات التي اتخذتها السلطات الإسرائيلية خلال الربع الأخير من عام 2015، في سياق التصعيد في الهجمات والعنف، على قدرة العاملين في المجال الصحي على توفير الرعاية الصحية لأولئك المحتاجين إليها.³² وتشمل هذه الإجراءات دخول قوات الشرطة الإسرائيلية عنوة إلى مستشفى المقاصد في القدس الشرقية في حادثتين، ودخول قوات خاصة إسرائيلية مستعربة إلى المستشفى الأهلي في الخليل وإطلاق النار على رجل فلسطيني وقتله. وكذلك، أعاق وضع الحواجز، وخاصة في مدينة الخليل والقدس الشرقية، وصول المرضى، وسيارات الإسعاف والموظفين الطبيين إلى المستشفى.³³ وسجل الهلال الأحمر الفلسطيني في الفترة بين 2 تشرين الأول/أكتوبر و27 كانون الأول/ديسمبر 333 حادثا تضمنت هجمات ضد موظفيه ورجال الإسعاف التابعين له (147)؛ وإلحاق أضرار بممتلكاته (93)؛ وتأخير سيارات الإسعاف التابعة له (93).

تأخيرات على الحواجز

كان عدد الحوادث التي تعطلت أو تؤخر تنقل موظفي الأمم المتحدة والمنظمات الدولية في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، نفسه تقريبا كما في عام 2014، وهو أدنى من الأرقام المسجلة في السنوات السابقة بشكل كبير. ويمكن أن يعزى هذا التراجع الذي طرأ في السنوات الأخيرة، إلى حد ما، إلى تجنب موظفي العمل الإنساني الممنهج لأكثر الحواجز صعوبة، على حساب الاعتماد على طرق أطول وأكثر تكلفة.



المدافعون عن حقوق الإنسان

أعاقت القوات الإسرائيلية والمستوطنون عمل المدافعين عن حقوق الإنسان بشكل متزايد، بما في ذلك المنظمات الدولية، والفلسطينية والإسرائيلية، والمتطوعين والمجموعات المحلية. وكان هذا واضحا عمليا في الربع الأخير من العام 2015، في سياق توفير التواجد من أجل الحماية خلال موسم قطف الزيتون وفي المنطقة التي تسيطر عليها إسرائيل في مدينة الخليل.²⁹ وتم الاعتداء جسديا على بعض هؤلاء العاملين، أو اعتقالهم أو تهديدهم من جانب المستوطنين، وتلقوا تهديدات من مجهولين بالقتل.³⁰ وتم إجبار ثلاث من أربع منظمات على الانسحاب مؤقتا من بعض المناطق في المنطقة التي تسيطر عليها إسرائيل في مدينة الخليل. وتضاعفت هذه الهجمات بسبب القيود التي فرضتها قوات الأمن الإسرائيلية على التنقل.³¹



المستوطنات: العامل الرئيسي للضعف الإنساني

"تستمر الممارسات الإسرائيلية الراهنة المرتبطة بوجود وتوسع المستوطنات [...] في ترك أثر سلبي عميق على الحقوق في الأرض والإسكان، والحق في المياه والصرف الصحي وحرية التنقل، وينتج عنها قيود على الحق في التعليم"

تقرير الأمين العام للأمم المتحدة
كانون الثاني/يناير 2016

ارتفع وفقا للبيانات الإسرائيلية الرسمية عدد حالات "البدء ببنيات" جديدة في المستوطنات في المنطقة (ج) (أي باستثناء المستوطنات في القدس الشرقية) بنسبة 26 بالمائة في عام 2015 مقارنة بعام 2014.³⁴ ولكن، بينما استمرت الحكومة الإسرائيلية بتسويق الأرض للبناء الاستيطاني (أي العطاءات)، انخفض الحجم بشكل حاد مقارنة بعام 2014، وذلك حسبما أفادت به حركة السلام الآن.³⁵

وعادة ما يتم ضم جميع الأراضي العامة (يشار إليها أيضا كأراضي دولة) في المنطقة (ج) تلقائيا داخل حدود المجالس المحلية والإقليمية للمستوطنات، بدلاً من تخصيصها لخدمة السكان المحليين كما ينص عليه القانون الدولي.³⁶ وواصلت السلطات الإسرائيلية في عام 2015 المصادقة على إعلانات "أراضي الدولة" التي صدرت في السنوات السابقة، بهدف معلن، وهو التقدم في مشاريع التوسع الاستيطاني، أو تشريع بناء سابق نفذ دون الحصول على التصاريح المطلوبة بموجب القانون الإسرائيلي.³⁷ وفي الوقت ذاته، هدمت السلطات الإسرائيلية أيضا خلال عام 2015، بضع مباني استيطانية غير مرخصة.³⁸

يأتي ذلك إضافة إلى وسائل تدعمها الحكومة الإسرائيلية وتعززها، وتهدف إلى تعزيز الوجود الاستيطاني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك الإعلان عن مواقع أثرية، وحدائق وطنية، وتطوير البنية التحتية.³⁹

وساهم التخصيص الرسمي للأرض العامة للمستوطنات، إلى جانب الاستيلاء على الأرض الخاصة من جانب الجماعات الاستيطانية، في تقليص الحيز المتاح للفلسطينيين من أجل تأمين سبل عيشهم في الضفة الغربية المجزأة على نحو متزايد، وأثر بشدة على تمتعهم بمجموعة من حقوقهم الإنسانية.⁴⁰

وكذلك، قوضت ظاهرة عنف المستوطنين الطويلة الأمد، والمترافقة مع عدم كفاية إنفاذ القانون من جانب السلطات الإسرائيلية، سبل العيش والأمن الشخصي للأفراد في التجمعات الفلسطينية. وتشير الحالات الموثقة لهجمات المستوطنين، والتعدي والاستيلاء بالقوة على الأرض، إلى أن العنف يتم غالبا كجزء من جهد متراكم للمستوطنين لطرد المزارعين الفلسطينيين من أراضيهم التي أصبحت بالأمر الواقع مناطق خاضعة للسيطرة الإسرائيلية. واستمرت هذه الظاهرة على الرغم من جهود السلطات الإسرائيلية في تحسين إنفاذ القانون ضد عنف المستوطنين.

قوضت هذه الظواهر المتعلقة بالاستيطان، بالترافق مع سياسة تقسيم الأرض والتخطيط المقيدة والقائمة على التمييز المطبق في المنطقة (ج) والقدس الشرقية ظروف العيش وزادت حالة ضعف الفلسطينيين بشكل مطرد، حتى أصبحوا معرضين لخطر الترحيل القسري الفردي أو الجماعي.



التوصيات

أوجز الأمين العام للأمم المتحدة، والمفوض السامي لحقوق الإنسان واللجنة المستقلة لتقصي الحقائق حول صراع غزة عام 2014 عددا من التوصيات ذات الصلة للسلطات الإسرائيلية والفلسطينية، وهي مستمدة من التزامات قانونية، والتي إذا تم تنفيذها، فإنها ستقضي أو تخفف بشكل كبير من المخاوف التي تم تسليط الضوء عليها في هذا التقرير. تتقاسم الدول الأخرى أيضا المسؤولية عن ضمان احترام القانون الدولي الإنساني في الأرض الفلسطينية المحتلة وتعزيز احترامه بالالتزام بواجباتها اتجاه حقوق الإنسان، وضرورة اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة الناشئة عن تلك المسؤولية.

ويشمل ذلك من بين آخر التوصيات التي قدمها الأمين العام، والمفوض السامي لحقوق الإنسان ولجنة تقصي الحقائق ما يلي:

توصيات للسلطات الإسرائيلية

- إجراء مراجعة مستقلة لقواعد عمل قواتها الأمنية، والتأكد من التزامها بقانون حقوق الإنسان الدولي ومعاييرها؛
- إجراء تحقيقات حاسمة، وشاملة، وفاعلة، ومستقلة ومحيدة في جميع حوادث استخدام القوة التي تؤدي إلى وفاة أو إصابة مدنيين، وضمان أنهم يخضعون للفحص العام، ومحاسبة الجناة؛
- إنهاء نظام الاعتقال الإداري؛ وضمان محاكمة جميع المعتقلين الذين لم توجه لهم أي تهمة فورا أو إطلاق سراحهم؛
- ضمان احترام القانون الإنساني الدولي خلال الأعمال العدائية، وخاصة مبادئ التمييز، والتناسب وأخذ الحيطة والحذر في الهجوم، وضمان المساءلة عن جميع الانتهاكات؛
- ضمان المساءلة الجنائية الكاملة للجناة من المستوطنين الإسرائيليين؛
- إنهاء كل أشكال العقاب الجماعي، بما في ذلك حصار غزة وعمليات الهدم العقابية؛
- السماح بالتنقل بين غزة والضفة الغربية؛
- إزالة القيود المادية المفروضة على حرية التنقل في جميع أنحاء الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، إلا إذا كانت متفقة مع استثناءات معترف بها بموجب قانون حقوق الإنسان الدولي والقانون الإنساني؛
- الاعتراف بحقوق الإقامة للفلسطينيين واحترامها، بما في ذلك بالتوقف الفوري عن ممارسة إلغاء تصاريح الإقامة، وإنهاء التجميد على تغيير العناوين، وإلغاء أية حصص لطلبات جمع شمل العائلة، ومعالجة الطلبات المتركمة والطلبات الجديدة على وجه السرعة؛
- وقف وإلغاء إنشاء وتوسيع المستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك استخدام آليات مراقبة الأرض، مثل تخصيص مناطق إطلاق النار والمواقع الأثرية والأرض الزراعية؛

- الوقف الفوري لعمليات التخطيط التمييزية غير القانونية في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية؛
- وقف هدم المنازل الفلسطينية في الضفة الغربية، وإلغاء القوانين، والسياسات والممارسات الأخرى التي قد تؤدي إلى الترحيل القسري الفردي أو الجماعي.

توصيات للسلطة الفلسطينية والجماعات المسلحة

- يجب على حماس وغيرها من الجماعات المسلحة احترام مبادئ التمييز والتناسب وأخذ الحيطة والحذر، بما في ذلك وضع حد للهجمات التي تستهدف المدنيين الإسرائيليين والأهداف المدنية، بما فيها جميع الهجمات الصاروخية، و"الإجراءات الأخرى التي قد تنشر الذعر بين السكان المدنيين في إسرائيل"؛
- على السلطات الفلسطينية ضمان أن تخضع انتهاكات القانون الإنساني الدولي للتحقيق بما يتفق مع المعايير الدولية، وتنفيذ المساءلة بالكامل، بما في ذلك من خلال الإجراءات الجنائية؛
- يجب على السلطات الفلسطينية تنفيذ واجباتها بموجب المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك ما يتعلق بحرية التنقل، وحرية التعبير والتجمع، وحظر عمليات الاعتقال والاحتجاز التعسفي؛
- على السلطات الفلسطينية إعلان فرض حظر على عقوبة الإعدام، بما في ذلك القرارات المتصلة بهذه الأحكام، كخطوة نحو الإلغاء؛
- يجب على دولة فلسطين تسريع الجهود لترجمة الإعلان بشأن الوحدة الفلسطينية الصادر عام 2014 إلى إجراءات ملموسة على أساس أنها ستمكن حكومة التوافق الوطني من ضمان حماية حقوق الإنسان وتحقيق المساءلة لصالح الضحايا. الوحدة الحقيقية ستحسن أيضا قدرة الحكومة الفلسطينية على مواجهة المشاكل الاقتصادية، والتي تزيد من الإحباط والغضب الذي يحرك العنف الفلسطيني.

للمزيد من المعلومات انظر التقارير التالية: تقرير الأمين العام عن "المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي الجولان السوري المحتل"، تقرير مجلس حقوق الإنسان 20، A/HRC/31/43، كانون الثاني / يناير 2016. تقرير الأمين العام عن "حالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية"، تقرير مجلس حقوق الإنسان 20، A/HRC/31/44، كانون الثاني / يناير 2016. تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، تنفيذ قرارات مجلس حقوق الإنسان S-9/1 و S-9/1، تقرير مجلس حقوق الإنسان 20، A/HRC/31/40، كانون الثاني / يناير 2016 وتقرير لجنة التحقيق المستقلة التي أنشئت بموجب قرار مجلس حقوق الإنسان S-21/1 A/HRC/29/52.

آخر المنشورات



الأطلس الإنساني
2015



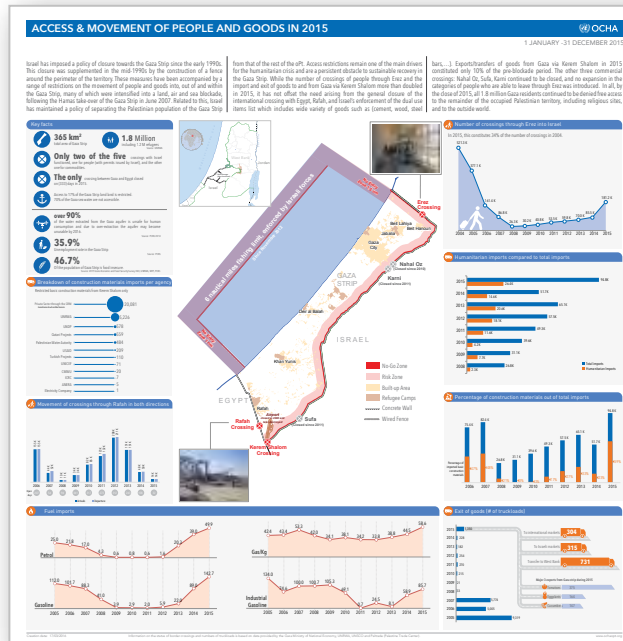
غزة | الأشخاص المهجرون داخلياً
نيسان 2016



تحت التهديد: أوامر الهدم
في المنطقة (ج) في الضفة
الغربية
أيلول 2015



تأثير أزمة الكهرباء والوقود في غزة
على الأوضاع الإنسانية
تموز 2015



عبور وتنقل الناس والبضائع في
2015



قطاع غزة: الآثار طويلة الأمد للأعمال
القتالية عام 2014 على النساء والفتيات
كانون الأول 2015

1. قاعدة بيانات مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لحماية المدنيين لا تشمل الحوادث التي لا تنطوي على سكان الأرض الفلسطينية المحتلة سواء كانوا ضحايا أو جناة.
2. وفقا لوكالة الأمن الإسرائيلية، أطلقت 26 صاروخا وثلاث قذائف هاون من غزة على إسرائيل في عام 2015. <https://www.shabak.gov.il/English/EnTerrorData/Archive/Annual/Pages/2015AnnualSummary.aspx>
3. تقرير المفوض السامي لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة بشأن تنفيذ قرارات مجلس حقوق الإنسان رقم S-9/1 و S-12/1 و S-20، A/HRC/31/40 كانون الثاني/يناير 2016، الفقرة 22. " يبدو أن الطلقات استهدفت الجزء العلوي من الجسم ورؤوس المتظاهرين، على الرغم من شهود العيان الذين أفادوا بعدم وجود خطر وشيك يهدد حياة الجنود أو يصيبهم بأذى خاصة وأنهم يتركزون في أبراج، أو عربات مدرعة أو خلف تلال ترابية على الجانب الآخر من السياج." المرجع نفسه. "وتفيد التقارير أن الجيش الإسرائيلي نتيجة لذلك انتقل في ممارسته إلى حد زاد فيه استخدام الغاز المسيل للدموع، وإطلاق النيران التحذيرية، وإيقاع الإصابات في الساقين. وعلى الرغم من ذلك تواصل استخدام الذخيرة الحية غير المبرر بما فيها خمسة حوادث على الأقل قام مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان بتوثيقها حيث تعرض المتظاهرين السلميين للنيران الحية والإصابة وهم يحملون الأعلام الفلسطينية." المرجع نفسه، الفقرة 24.
4. تقرير المفوض السامي لحقوق الإنسان حول تطبيق قرار مجلس حقوق الإنسان S-9/1 و S-20، A/HRC/31/40، كانون الثاني/يناير 2016، فقرة 10.
5. وثق مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان قتل 18 فلسطينيا بالأعيرة الحية في سياق الاشتباكات، مصدر سابق، فقرة 18.
6. يتضمن هذا العدد فرد من الشرطة الإسرائيلية قتل على يد القوات الإسرائيلية "بنيران صديقة"
7. يُستثنى من هذا العدد حوادث لم ينفذها فلسطينيون من حملة هوية الضفة الغربية.
8. تقرير موجز لمجلس الأمن، 18 نيسان/أبريل 2016.
9. المصدر: منظمة بتسيلم
10. http://www.btselem.org/statistics/minors_in_custody
11. تقرير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، النشرة الإنسانية، كانون الثاني/يناير 2016.
12. لا تفصل أرقام وزارة العدل حالات "المخالفات ذات الدافع الأيديولوجي" ضد الفلسطينيين من تلك التي ترتكبها القوات الإسرائيلية. وبالتالي لا يمكن مقارنتها بأرقام منظمة "يش دين". أنظر تقرير: وزارة العدل، التحقيقات والمحاكمات الإسرائيلية للمخالفات ذات الدافع الأيديولوجي ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية، شباط/فبراير 2016.
13. رد مؤرخ بـ16 تشرين الثاني/نوفمبر من الملازم إيليران ساسون من الإدارة المدنية لطلب بموجب قانون حرية المعلومات قدمته المحامية شارون كارني-كوهين من منظمة "بمكوم".
14. من منتصف آب/أغسطس وحتى كانون أول/ديسمبر 2015، قامت مجموعة العمل للمهجريين بدراسة مسحية تستهدف الأسر التي فقدت منازلها خلال الأعمال العدائية عام 2014. ملخص النتائج الرئيسية أنظر: مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، غزة: الأشخاص المهجريين داخليا، نيسان/أبريل 2016.
15. تقرير الأمين العام حول "المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، والجولان السوري المحتل"، 20، A/HRC/31/43، كانون الثاني/يناير 2016، الفقرة 69.
16. منسق الشؤون الإنسانية يدعو بوقف عمليات الهدم العقابية في الضفة الغربية المحتلة، بيان صحفي، 16 تشرين الثاني/نوفمبر 2015.
17. يفيد تقرير صدر مؤخرا إلى أنّ 80 بالمائة من مناطق إطلاق النار لا تستخدم لأغراض التدريب العسكري. أنظر كيرم نافوت، حديقة مغلقة، آذار/مارس 2015.
18. بررت السلطات الإسرائيلية المخطط مدعية أن السكان ليس لديهم إثباتات ملكية للأرض وأن إعادة التوطين ستحسن من ظروف معيشتهم. بالرغم من ذلك، لم يتم استشارة السكان حول المخطط، وهم يرفضون بشكل قاطع هذا المخطط ويصرّون على حقهم في العودة إلى منازلهم وأراضيهم الأصلية شمال إسرائيل. وفي الوقت الحالي طلبوا الحماية والمساعدة في مواقعهم الحالية، بما في ذلك التخطيط للملائم وتراخيص لمنازلهم ومباني كسب العيش.
19. في 2012 تبنت الإدارة المدنية الإسرائيلية ("فريق الخط الأزرق" الإعلان عن "أراضي دولة" داخل منطقة إطلاق النار 918، وخصصت لمستوطنة يتير، وسوسيا، وأبيجيل، ومعون. أنظر كيرم نافوت، حديقة مغلقة، ص 83.
20. تقرير الأمين العام، 14، A/70/421، تشرين الأول/أكتوبر 2015، فقرة 29.
21. منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2014 سمحت إسرائيل أسبوعيا بعبور 200 مسلم لزيارة
- المسجد الأقصى واستمرت في منح المسيحيين الفلسطينيين تصاريح لزيارة المواقع المقدسة في الضفة الغربية مرتين في السنة، حيث خرج ما مجموعه 996 في عام 2015 مقارنة بخروج 945 في عام 2014. ومنحت إسرائيل كذلك 161 تصريحاً لطلاب للسفر عبر معبر إيريز للوصول إلى المؤسسات الأكاديمية في الخارج.
22. أنظر: http://www.emro.who.int/images/stories/palestine/documents/WHO_monthly_Gaza_access_report-December_2015-final.pdf?ua=1
23. توفي فلسطينيان في طريقهما إلى المستشفى بعد تأخيرهما عند حواجز نصبت حديثا. وكانت أكثر الفئات تضررا فئة الكبار بالسن، والمرضى والنساء.
24. وتتضمن هذه ما يقرب من 95 معيق حركة دائم وحواجز مأهولة بالجنود بصورة دائمة، فيما يزيد عن 20 بالمائة في المنطقة التي تسيطر عليها إسرائيل في مدينة الخليل بصورة كاملة. ويعيش في هذه المنطقة ما يزيد عن 6,000 فلسطيني.
25. ويتضمن هذا حظرا شاملا على دخول الذكور الفلسطينيين الذين تبلغ أعمارهم ما بين 15 و25 عبر حواجز معينة، بالإضافة إلى الطلب من سكان المنطقة تسجيل أسمائهم لدى السلطات الإسرائيلية من أجل السماح لهم بالعبور عبر الحواجز.
26. <http://grm.report/#/Shelters>
27. اعتبارا من آذار / مارس 2016، تمت إعادة بناء أو إصلاح 78 مستشفى ومركز صحي متضررة من بين 82، وتم إكمال العمل في 243 مدرسة متضررة أو مدمرة من بين 259. مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام، تقرير للجنة الارتباط الخاصة، 19 نيسان/أبريل 2016. فقرة 54
28. <http://www.unrwa.org/newsroom/emergency-reports/gaza-situationreport-90>
29. <https://www.ochaopt.org/content/humanitarian-agencies-salute-work-human-rights-defenders-hebron-occasion-international-human>
30. نفس المصدر
31. تقرير مجلس حقوق الإنسان A/HRC/31/40 فقرة 38.
32. تقرير مجلس حقوق الإنسان A/HRC/31/40 فقرة 38.
33. <https://www.ochaopt.org/content/un-agencies-call-respect-health-premises-and-right-health-care>
34. أعلن الهلال الأحمر الفلسطيني في 4 تشرين الأول/أكتوبر حالة الطوارئ في أعقاب 14 هجوما شنتها القوات الإسرائيلية والمستوطنين ضد سيارات الإسعاف والموظفين التابعين له.
35. المكتب المركزي للإحصاء الإسرائيلي، المساكن، بحسب مرحلة البناء، مبادر المنطقة والبناء، آذار/مارس 2016.
36. حركة السلام الآن، لا تجميد للاستيطان، شباط/فبراير 2016.
37. بتسيلم "التصرف كمالك: سياسة إسرائيل في المنطقة (ج)"، حزيران/يونيو 2013؛ بتسيلم، "تحت ستار الشرعية: إعلان أراضي دولة في الضفة الغربية"، 2012؛ بتسيلم، "بأية طريقة كانت: سياسة الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية"، 2010.
38. تتم هذه المصادقات بموجب صلاحية الإدارة المدنية الإسرائيلية لمسح حدود أراضي الدولة (فريق الخط الأزرق). وفريق الخط الأزرق مكلف بفحص وتحديد حدود الأراضي المصنفة كممتلكات دولة، أو كما تسميها السلطات الإسرائيلية "أراضي دولة" منذ عام 1970.
39. هدمت السلطات الإسرائيلية في 29 تموز/يوليو 2015 مبنين سكنيين في مستوطنة بيت إيل (رام الله)، على أرض خاصة يملكها مواطن من قرية دورا القرع المجاورة. تمت عملية الهدم في أعقاب أحكام أصدرتها المحكمة العليا الإسرائيلية بعد إجراءات قضائية طويلة وبعد محاولات متكررة من السلطات الإسرائيلية والمستوطنين لجعل هذه المباني قانونية بأثر رجعي.
40. المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي الجولان السوري المحتل، تقرير بواسطة الأمين العام، تقرير مجلس حقوق الإنسان A/HRC/31/43، الفقرة 12 تقرير بواسطة الأمين العام.
41. نفس المصدر، فقرة 105.

OPT OVERVIEW





OCHA

United Nations Office
for the Coordination of
Humanitarian Affairs
occupied Palestinian territory

الأمم المتحدة
مكتب تنسيق
الشؤون الإنسانية
الأرض الفلسطينية المحتلة

ص.ب. 38712 القدس
الشرقية 9138602
www.ochaopt.org

هاتف +972 (0) 2 582 9962
فاكس +972 (0) 2 582 9962
ochaopt@un.org



<https://www.facebook.com/ochaopt>



@ochaopt